

الخطوات

في

رد وإبطال الشبهات

تأليف

إبي نكريما بكري بن محمد بن سعيد الياضي

الطبعة الثانية
طبعة مزيدة ومنقحة

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن عبد الله الإمام

حفظه الله



الخطوات

في

مردود أبطال الشبهات

- ❖ اسم الكتاب: الخَطَوَاتُ فِي رَدِّ وَابْتِطَالِ الشُّبُهَاتِ.
- ❖ تأليف: أبي زكريا بكري بن محمد بن سعيد اليافعي.
- ❖ عدد الصفحات: ٦٥.
- ❖ القياس: ٢٤ × ١٧.
- ❖ نوع الطباعة: ملون.

الطبعة الثانية

طبعة مزيدة ومنقحة

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

من أراد أن يطبع الرسائل وتوزيعها
فليتواصل على الرقم:

+٩٦٧ ٧٧٠ ٥٧١ ٥٨٧

الخطوات

في

رَدِّ ابْطَالِ الشُّبُهَاتِ

تأليف

أبي بكر بن محمد بن سعيد الياقوبي

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. أما بعد:

فبين يديّ رسالة لأخي الفاضل الشيخ/بكري بن محمد اليافعي- حفظه الله-
التي عنوانها: «الخطوات في رد وإبطال الشبهات»، وقد اطلعت على ما فيها وما
احتوت عليه؛ فوجدتها رسالة قيمة نافعة في فنِّ المناظرة، فقد بذل الشيخ- حفظه الله-
جهداً طيباً في ذكر أسس وقواعد يحتاج إليها في المناظرة عند الحاجة إلى ذلك؛ إذ
ليس من منهج السلف الانشغال بالمناظرات ، وإنما تكون عند الحاجة،
وبضوابطها المعتمدة.

ورسالة أخي (بكري) ليست خارجة عما عليه السلف.

وبما أن هذه الرسالة هي محاضرة فُرِّغت وأضيف إليها ما أضيف؛ فلا غرابة أن
تكون صغيرة الحجم كثيرة الفوائد، غزيرة الفرائد.

والشيخ بكري- حفظه الله- قد نفع الله بدروسه وخطبه ومحاضراته وفتاواه
ونصائحه ودعوته، فهو أهل أن يتلقى عنه ذلك.

والله أسأل أن يزيده من العلم النافع والعمل الصالح والخدمة للإسلام وأهله..

وكتب/محمد بن عبد الله الإمام
محمد بن عبد الله الإمام
في ١٠/٦/١٤٤٣ هـ
١٠/٦/١٤٤٣ هـ

مقدمة فضيلة الشيخ / محمد بن عبد الله الإمام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فبين يدي رسالة لأخينا الفاضل الشيخ / بكري بن محمد اليافعي - حفظه الله - التي عنوانها (الخطوات في ردّ وإبطال الشبهات) فقد اطلعت على ما فيها وما احتوت عليه فوجدتها رسالة قيمة نافعة في فنّ المناظرة، فقد بذل الشيخ حفظه الله جهداً طيباً في ذكر أسس وقواعد يُحتاج إليها في المناظرة عند الحاجة إلى ذلك، إذ ليس من منهج السلف الانشغال بالمناظرات، وإنما تكون عند الحاجة وبضوابطها المعتمدة، ورسالة أخينا (بكري) ليست خارجة عما عليه السلف، وبما أن هذه الرسالة هي محاضرة فرغت وأضيف إليها ما أضيف فلا غرابة أن تكون صغيرة الحجم كثيرة الفوائد وغزيرة الفرائد.

والشيخ بكري - حفظه الله - قد نفع الله بدروسه وخطبه ومحاضراته وفتاواه ونصائحه ودعوته، فهو أهل أن يتلقى عنه ذلك.

والله أسأل أن يزيده من العلم النافع، والعمل الصالح، والخدمة للإسلام وأهله.

وكتب / محمد بن عبد الله الإمام

في يوم الخميس ١٠ / ٦ / ١٤٤٣ هجرية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد

أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، **أما بعد:**

فقد يسر الله لي إلقاء محاضرة علمية، في دار الحديث السلفية بمفرق حبيش

والتي يقوم عليها فضيلة الشيخ: عبد العزيز بن يحيى البرعي حفظه الله، تحت

عنوان: **(الخطوات في رد وإبطال الشبهات)** تضمنت قواعد وأسساً مهمة في ردِّ

وتفنيد الشُّبه القديمة والحديثة، وقد طلب مني بعض طلبة العلم والمحبين تفرغ

مادة المحاضرة إلى رسالة مكتوبة، ليسهل الرجوع إليها وتعم الفائدة بها، فوافقتُ

على ذلك نزولاً عند رغبة إخواني حفظهم الله، وقد قام أخي الفاضل / عبد الله بن

محمد الفقيه - جزاه الله خيراً - بتفريغ المادة وتنسيقها، وعرضها عليّ للنظر فيها،

فراجعتها ووجدت أنها تحتاج إلى مزيد من الإضافة والتحرير والتوثيق، فشرعت

في ذلك وأضفت إضافاتٍ كثيرة اقتضاها المقام أو زيادة في الفائدة، وعدلت ما

احتاج إلى تعديل وحذفت ما لا بد من حذفه، وصدق أبو زيد النحوي رحمته الله حين

قال: لا يُضَيء الكتابُ حتى يُظلم^(١). (أي بالحواشي).

فأشكر ربي على ما يسر وأنعم وأكرم، لا أحصي ثناءً عليه هو كما أثنى على

نفسه.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/٢٧٧).

ولا يفوتني أن أشكر كل من تعاون معي في تنسيق هذه المادة ومراجعتها وطباعتها، وكلّ من تعاون معي في مواصلة هذا الدرب المبارك، وفي مقدمة هؤلاء أشكر والديّ الكريمين اللّذين لهما فضل كبير عليّ بعد الله، فجزاهما الله عني خيراً ما يجزي والد عن ولده، ولا أنسى الوالد المبارك/ عبد الله بن عبد الله وأولاده وما بذلوا من مال لطباعة هذه الرّسالة جزاهم الله خيراً.

والشكر موصول إلى فضيلة شيخنا/ محمد بن عبد الله الإمام صاحب الأيادي البيضاء الذي لا أستطيع أن أجازيه إلا بالدعاء، وقد تكرّم بمراجعة هذه الرّسالة والتقديم لها، ونبهه بتنبهات مهمة تمّ الاستفادة منها في مواضعها، وهكذا أخي المفضال الشيخ: محمد الصغير بن قايد المقطري، فقد راجع الرّسالة وأفاد بملاحظات قيّمة فجزى الله الجميع خيراً، وأسأله سبحانه أن ينفع بهذه الرسالة، وأن يجعلها ذخراً لي يوم ألقاه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أبوزكريا بكري بن محمد بن سعيد اليافعي

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** أما بعد:

فقد خَرَجَت الطَّبْعَةُ الأولى مِنْ رِسَالَتِي «الخطوات في ردّ وإبطال الشبهات»، فَلَقِيَتْ قبولاً بحمد الله، وَقَرَأَهَا وَدَرَسَهَا كثير من المشايخ الفضلاء، وَطُلَّابِ العلم النَّجباء، والدَّعَاةِ إِلَى الله النَّبلاء، ووافاني كثيرٌ منهم بتنبهات وملحوظات مُهِمَّة، ممَّا دعاني إِلَى إعادة طَبْعِ الرِّسَالَةِ، وإضافة زيادات مُهِمَّة، وتوضيحات لبعض العبارات التي استشكلها بعض الفضلاء، وغيرها ممَّا دعت إِلَيْهِ الحاجة، كما حَذَفْتُ ما احتاج إِلَى حَذْفٍ، لِذَا أَرْجُو أَنْ تكون هذه الطَّبْعَةُ سَلِيمَةً ممَّا حصل فِي سابقتها، كما أشكر لِمَنْ تقدَّم ذِكْرُهُمْ مِمَّنْ دَرَسَ هذه الرِّسَالَةَ أو قرأها فاستفاد منها، وأدلى ببعض الملحوظات والتنبيهات، والله أسأل أَنْ ينفع بهذه الطَّبْعَةُ كما نفع بما قبلها، إِنَّهُ وَلِيَّ ذلك والقادر عَلَيْهِ.

أبوزكريا بكري بن محمد بن سعيد الياضي

إن الحمد لله، نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه، **أما بعد:** ...

فإن الناظر في أحوال العالم، والذي يتصفح وسائل الإعلام ووسائل
التواصل، ويقرأ في الكتب ويخالط الناس يرى العجب العجاب؛ لكثرة ما يُبث
في أوساط الناس، وما يستشكلونه من شبهات هدامة، بسبب كثرة ما يُروَّج لها،
وما أكثر السائلين من أهل الإسلام وطلبة العلم عما يسمعون من إشكالات
وإيرادات، مع انفتاح وسائل الإعلام ووسائل التواصل وغيرها، مما يدعو
الشخص إلى الحذر والانتباه من الوقوع في شرك الشبهات، وأن الشخص إذا لم
يتدارك نفسه فهو في خطر.

وهذا أمرٌ لا مفرَّ منه، فهو يلمس ذلك الخطر ويشاهده، حتى ذكر بعض
الكُتَّاب والباحثين: أن المرحلة حرجة، وأنه يُخشى على الجيل الصاعد أن
يواجهوا مرحلة أخطر، لكثرة ما يرد من الشُّبهات، وما يُبث منها، وأن تكون
المرحلة مرحلة تحدي الإيمان والثبات على دين الله.

وهذا يدعو المسلم إلى أن يتزود من العلم، وأن يتمسك بدينه، وأن يتفقه
فيه، وأن يتعد عن مواطن الفتن، وعن مواطن الشُّبه، إذ الشُّبه كما قال الحافظ

الذهبي رحمته الله: (أكثر أئمة السلف على هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة والشبه خطافة) ^(١).

فعلى المسلم وطالب العلم الابتعاد عن الشُّبه، عن مواطنها، عن القراءة في كتب أهل الباطل والبدعة والإلحاد ومن إليهم، حتى لا يتأثر بشبههم الهدامة وآرائهم المنحرفة، ولا يقرأ فيها إلا بعد أن يأخذ حظاً وافراً من العلم، فيكون عنده القدرة على استيعاب ما يقرؤه، وكذلك يستطيع الرد ^(٢)، ولهذا جاء في

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/٢٦١).

(٢) الردُّ يحتاج إلى أن يكون عند صاحبه خلفيّة علميّة تؤهله للردِّ، أما من صَعَفَ علمه فالأصل أن يفرَّ بدينه من مواقف النزال وميادين الجدل؛ فإنه لا يأمن أن تستهويه بعض مقالاتهم فيزيغ قلبه، وليس ذلك لقوة الشبهة والباطل، وإنما لضعف المُحاور وعدم أهليته، كالذي يسبح في بركة صغيرة ويغرق فيها، ليس ذلك لكثرة مائها ولكن لعدم مهارته، كما أن البعض قد تكون عنده الحجّة ولكنّه لا يحسن استخدامها، فيكون حاله كإنسان يُضْرَبُ أو يُقْتَلُ بالعصا، ويده السيف لا يحسن استخدامه، وقد يكون دخوله في حوار لا يحسنه، يُضْعَفُ جانب الحقّ لضعف ردّه، ويثير الشُّبه على مذهب الرادِّ الذي أراد أن يدافع وينافح عنه، فيتقوى صاحب الباطل بتلك المناظرة أو بذلك الردِّ الهزيل على أهل الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «درء تعارض العقل والنقل» (٧/١٧٣): «وقد ينهون - أي: السلف - عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما ينهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجاً قوياً من علوج الكفار، فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة ... والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أو مع من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة أو فيها مفسدة راجحة». انتهى.

وانظر: «الاعتصام» للشاطبي (١/٣٩)، «الرد على المخالف» للشيخ بكر (ص ٥٧-)، «موقف أهل

حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما عند أحمد وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من سمع بالدجال فلينأ عنه؛ فوالذي نفسي بيده إن أحدكم ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن، فيؤمن به مما يلقي عليه من الشبهات»^(١).

فأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أن المؤمنين الذين يدركون الدجال يتأثرون بشبهاته إلا من رحم الله، مع أن فتنة الدجال واضحة، فهو دجال كذاب، أعور العين اليمنى، وهو ذميم الخلق ومكتوبٌ بين عينيه: كافر، وغير ذلك من العيوب الظاهرة فيه والقادحة في خلقته وفي دينه، ومع هذا يقع التأثير بشبهاته، فكيف يكون رباً وهذه معائبه؟ وهو يأكل ويشرب، فعلم من هذا أن غير المتمكن من العلم النافع حين يأتيه ينهر بما يرى من الخوارق التي يجريها الله جل وعلا على يديه فتنة للناس وابتلاءً، يأمر السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، ويقتل الرجل ويقطعه قطعتين ثم يأمره أن يقوم، فيقوم يتهلل يضحك، ومع الدجال جبل خبز وجبل لحم ونهر ماء، وجنة ونار، لكن ناره جنة وجنته نار، فمن باب أولى أن يتأثر بهذه المشاهد من كان من عوام الناس، فيؤمن به مما يلقي عليه من الشبهات.

السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» (٢/٦٠٨)، «صناعة الرد العقدي» (ص ٢٧٧-)،
«قواعد وضوابط منهجية للردود العقديّة» (٢/٦٢٧-٦٣٠).

(١) أحمد في «المسند» (١٩٨٧٥)، وأبو داود (٤٣١٩)، وذكره العلامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» (٤٣١٩) وصححه.

والأصل أن المسلم لا سيِّما طُلاب العلم يتعدون عن الشُّبه، وعن الخوض فيها، والاسترسال معها، ويتعدون عن القيل والقال، وعن الجدل العقيم والمرء وأهله، ففي صحيح الإمام البخاري ومسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ^(١) فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿﴾ [آل عمران: ٧]، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمِيَ اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ» ^(٢).

(١) نقل السُّيوطي عن بعضهم أنه قال: ما الحِكْمَة في إنزالِ المُتَشابهِ مِنَّن أَرَادَ لِعِبَادِهِ الْبَيَانِ وَالْهُدَى؟ (قُلْنَا): إِنْ كَانَ [أَيِ الْمُتَشَابِهِ] مِمَّا يُمَكِّنُ عِلْمَهُ فَهِيَ فَوَائِدٌ، مِنْهَا: الْحَثُّ لِلْعُلَمَاءِ عَلَى النَّظَرِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ بِغَوَامِضِهِ، وَالْبَحْثُ عَنْ دَقَائِقِهِ، فَإِنْ اسْتَدْعَاءُ الْهَمِّ لِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ، وَمِنْهَا: ظُهُورُ التَّفَاضُلِ وَتَفَاوُتِ الدَّرَجَاتِ، إِذْ لَوْ كَانَ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ وَنَظَرٍ، لَا سَتَوَتْ مَنَازِلُ الْخَلْقِ، وَلَمْ يَظْهَرِ فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى غَيْرِهِ.

وإن كان [أَيِ الْمُتَشَابِهِ] مِمَّا لَا يُمَكِّنُ عِلْمَهُ [أَيِ اسْتَأْثَرِ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ] فَهِيَ فَوَائِدٌ، مِنْهَا: ابْتِلَاءُ الْعِبَادِ بِالْوُقُوفِ عِنْدَهُ، وَالتَّوَقُّفُ فِيهِ، وَالتَّفْوِيضُ وَالتَّسْلِيمُ وَالتَّعَبُّدُ بِالِاسْتِغَالِ بِهِ مِنْ جِهَةِ التَّلَاوَةِ كَالْمَنْسُوخِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِمَا فِيهِ، وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ بِلسانهم وَلُغَتِهِمْ وَعَجَزُوا عَنِ الْوُقُوفِ عَلَى مَعْنَاهِ مَعَ بَلَاغَتِهِمْ وَأَفْهَامِهِمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَعْجَزَهُمْ عَنِ الْوُقُوفِ عَلَى مَعْنَاهِ. «الإِتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٣/ ٣٥-٣٦). وانظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/ ٧٥-٧٦)، «دراسات في علوم القرآن» (ص ٤٠٥-٤٠٧).

(٢) البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

وقال خالد بن يزيد بن معاوية^(١) وبلال بن سَعْدِ السَّكُونِي^(٢) رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ لَجُوجًا مُمَارِيًا مُعْجَبًا بِنَفْسِهِ، فَقَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ».

وكان أبو قلابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «لا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَلَا تَجَادَلُوهُمْ؛ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمَسُوكُمْ فِي الضَّلَالَةِ، أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ بَعْضَ مَا لَبَسَ عَلَيْهِمْ»^(٣).

والآثار عن السلف في البُعدِ عن أهل الأهواء، ومواطن الشُّبه كثيرة^(٤). وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: كنت أقرأ في كتب القوم - يعني المتصوِّفة - فتقع الشبهة في قلبي فأسأل شيخ الإسلام، فيجيبني فتزول، فلما أكثر عليه من ذلك انتهرني، وقال كلمته الشهيرة: (لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها، - فإنها وإن أُزيل ما بها بعد غسلها فإنها مع كثرة العصر تتقطع وتتأثر - ، وليكن قلبك كالزجاجة المصمتة ، تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقرًّا للشبهات) قال العلامة ابن القيم: (فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك)^(٥).

(١) «الفتن» لنعيم بن حماد (٦٥٤)، «مساوي الأخلاق» للخرائطي (٥٦٧)، «تاريخ دمشق» (٣١٢/١٦).

(٢) «روضة العقلاء» (ص ٧٩)، «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٥٩١)، «حلية الأولياء» (٢٢٨/٥).

(٣) أخرجه: الفريابي في «القدر» (٢٤٧/١)، والآجري في «الشرعية» (٤٣٥/١) وإسناده صحيح.

(٤) انظر: «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» (٢/٥٢٩-٥٥٣، ٥٩٢-).

(٥) «مفتاح دار السعادة» (١/٣٩٥).

وقال العلامة ابن العربي المالكي في شيخه الغزالي: شيخنا بلع الفلاسفة وأراد أن يتقيأهم فما استطاع^(١).

وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن ابن العربي بلفظ: شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج فما قدر^(٢).

وكانوا يقولون: أبو حامد أمرضه الشفاء^(٣). يعني أمرضه كتاب الشفاء لابن سينا، أمرضه في عقيدته.

وبعض الحروف كضغظ الزناد يصيب القلوب ويدمي المقل
وبعض الحروف كشرب الدواء يداوي الجروح ويشفي العلل
ومع ذلك فالمسلم لا يعيش في عالم آخر، فهو وإن كان في الأصل مبتعداً
ولا يخوض في الشبهات، لكن قد تأتيه هذه الشبهة بدون اختياره، قد يكون لها
انتشار ورواج، قرأها، سمعها من الناس، لا سيما إذا كان من سمعهم لهم صلة
به ومئة عليه، أو من هو أسد رأياً منه في نظره، فلا يكاد يسلم من التأثر بها،
فيحتاج إلى جواب.

إذا لم تكن إلا الأسننة مركباً فما حيلة المضطر إلا ركوبها
فمن أجل هذا رأيت من المناسب والمهم جداً، والنافع عاجلاً وآجلاً: أن
أذكر قواعد وطرقاً فيها إبطال هذه الشبهة وهذه الإيرادات ينتفع بها طلاب العلم

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/٣٢٧).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/١).

(٣) «الرد على المنطقيين» لابن تيمية (١/٥١٠).

وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ، وَتَكُونُ نَبْرَاسًا يَضِيءُ لَهُمُ الطَّرِيقَ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الشُّبْهِهِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهِمْ.

(الخطوات في رد وإبطال الشبهات)

... وفي المثل: (لا تعطني كل يوم سمكة، ولكن علمني كيف أصطاد)، فيقول: أنت تجيبني عن هذه الشبهة أو عن هذا الإيراد، ثم تجيبني عن شبهة أخرى، لكن تأتيني شبهة ثالثة لا أعرف كيف أتعامل معها، فأنا أريد طريقاً، أريد قواعد وأسساً أسير عليها في رد ما يرد عليّ من إشكالات وشبهات، وما أكثرها، اللهم سلّم سلّم!

فإذا سلكت هذه الخطوات - أو الخطوات لغتان، بمعنى واحد^(١) - فإنك بذلك تجد النفع والحلّ بإذن الله، فترى تلك الشبهة والإيرادات تتساقط وتذهب كأمس الغابر.

وقد تضمنت كل خطوة من هذه الخطوات والمراحل قاعدة أو قواعد نيرات وأسساً مهمة نافعة في ردّ وتفنييد الشبهة القديمة والحديثة، وتعين الرادّ على تأمل الشبهة، واستحضار الأوجه العديدة في الردّ والإبطال لها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (لا بد أن يكون مع الإنسان أصولٌ كليلية

(١) الخطّوات: جمع خطوة، وهي ما بين القدمين حال الخطو، ووردت بالضم والفتح. والمراد هنا بالخطوات: الطُّرق والمراحل التي يسلكها، ويتدرج فيها الرادّ على الشبهة. «تفسير ابن عطية» (٤/١٧٢)، «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/١٣٩)، «تفسير القرطبي» (٢/٢٠٨)، «لسان العرب» (٤/١٤٧)، «التحرير والتنوير» (٢/١٠٣).

تُرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم^(١). وقال أيضًا **رَضِيَ اللهُ**: وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ الْوَصُولَ؛ لِأَنَّهُ ضَيَّعَ الْأَصُولَ^(٢).

فحتاج - يا حامل لواء الإسلام - إلى أن تفهم هذه الخطوات، وأن تحفظها وتجعلها نصب العين، وكذلك ينبغي أن تُعلِّم الجيل الصاعد، وأن يعلم كيف يتعامل مع ما قد يرد عليه من إيرادات، يتعامل معها بمقتضى هذه الخطوات فيجد فيها - بإذن الله - برد اليقين، ويجد فيها الخير الوفير الذي تزول معه وتتساقط تلك الشُّبه والإيرادات.

* هي خمس خطوات:

- الخطوة الأولى: التأكد والتحرِّي من أن الشبهة واردة على ما تؤمن به.
 - الخطوة الثانية: النظر إلى الشبهة، أهي مجرد دعوى أم لها دليلها؟
 - الخطوة الثالثة: النظر في الدليل.
 - الخطوة الرابعة: النظر في المدلول وفي الرابط بين الدليل والمدلول.
 - الخطوة الخامسة: النتيجة.
- فهذه هي الخطوات أو المراحل التي تتعامل بها مع أيِّ شبهة، كبرت أو

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥/٨٣)، «مجموع الفتاوى» (١٩/٢٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/١٦٠).

صغرت، وغالبًا ما تجد الشبهة تسقط عند الخطوة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وقليلًا ما تصل إلى الرابعة، وتسقط مع الخطوة الخامسة جزمًا بإذن الله جل وعلا، إذ لو استطاع أن يتجاوز هذه الخطوات كلها لم تكن شبهة بل حق.

*** فالخطوة الأولى: التأكد من أن هذه الشبهة واردة على ما تؤمن به، لا أن**

تكون واردة على صورة وهمية مزيفة توهمها المخالف أو اخترعها؛ ليتمكن من توجيه طعونه إليها بسلاسة وسهولة، وليس هذا بغريب على الماكر والمخالف لك في دينك، فليكن معرفة هذا المكر والاصطناع منك على بال، وتوقع أن تواجهه به بين حينٍ وآخر، فلا تُخدعن، ولا تشغل نفسك بتلك الشبهة ولا بالردِّ عليها، وكيفيك أن تتبرأ منها وترفضها؛ لأنها تتوجه إلى صورة مزيفة، ولهذا يقال: (احذر رجل القش).

*** ومن أمثلة ذلك:**

- أن بعض الناس يقول: الإسلام يدعو إلى الوثنية ويدعو إلى عبادة الكعبة، فهو دين وثني.
- وآخر يقول: أهل السنة والجماعة يدعون للبخاري العصمة.
- وثالث يقول: أهل السنة والجماعة نواصب يعادون آل البيت ويبغضونهم.

فهذه الاتهامات والإيرادات حسبك أن تتبرأ منها، فإنها تتوجه إلى شيء لا

تؤمن به، بل أنت تنكره وترفضه.

فتقول: من يعبد الكعبة ليس من أهل الإسلام أصلاً، فالقول بأن الإسلام يدعو إلى ذلك كلام باطل عاطل، ونحن نكفر من يعبد الكعبة^(١).

إذاً: هذه الشبهة ليست موجّهة إلى ما تؤمن به، إنما إلى صورة مزيفة ومقولة مكذوبة افترها الأفاكون.

وكذلك الذي يدّعي أننا نقول بعصمة الإمام البخاري، فنقول له: ليس هذا من أقوال أهل السنة والجماعة أصلاً.

(١) طواف المسلمين بالكعبة هو تحقيق لكمال الانقياد والاستسلام لله، وهو طواف عبودية لله لا للكعبة، قال الله: ﴿وَلَيَطُوفُنَّ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

كما أن المسلم يصلي لله، ويسجد له ويضع جبهته على الأرض عبودية لله لا للأرض التي سجد عليها.

والعبادات التي كلّف الله بها عباده أنواع مختلفة، ولا بد أن ترتبط بمكان أو زمان أو حال، فإذا جاء في الشريعة الغراء تعظيم خاص لمكان العبادة كالمساجد، أو مشاعر الحج، أو تعظيم لزمانها كرمضان، أو عشر ذي الحجة، فمن الخلل في الفهم عدّ تلك الأماكن والأزمنة آلهة دون الله تعالى، أو أنه رجوع عن مبادئ التوحيد إلى مهاوي الوثنية الجاهلية. فالمسلمون يتوجهون بالعبادة في هذه الأمكنة والأزمنة وعندها وليس لها، وفرق كبير بين الحاليين.

وهكذا يقبلون الحجر الأسود عبادة لله، لا للحجر، ولا لاعتقاد أنه ينفع أو يضر، كما جاء في صحيح الإمام البخاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠) عن عمر رضي الله عنه: أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله فقال: «إني أعلم أنك حجر، لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك».

فإن قال المبطل: لكنكم تقولون كتابه صحيح، وأصح الكتب بعد كتاب الله.

فالجواب: لا يفهم ولا يلزم من قولنا بصحة كتابه أنه معصوم، فالاعتراف

للشخص المتخصص أنه أدى عمله على وجهه وأصاب فيه وأحسن، لا يعني أنه معصوم، والإمام البخاري رحمه الله إمامٌ في صنعة الحديث متفوق فيه، وقد بذل جهودًا عظيمة في هذا المؤلف، ووفق من قبل الله جل وعلا توفيقًا عظيمًا، وممكن له فيه، رحمه الله رحمة الأبرار.

والذي يعادي ويبغض آل بيت النبوة - وسواء كان هؤلاء الآل من أصحاب

النبي صلى الله عليه وآله أو ممن جاء بعدهم من الصالحين - فإنَّ المُعَادِي والمُبْغِض لهم

ليس من أهل السنة^(١)، فيكفيك أن تتبرأ من هذه الفرية ويكفيك هذا الرد.

إذًا: فما سبق ذكره اتضح للقارئ الكريم أنها سهامٌ موجهة في الحقيقة إلى

شيءٍ آخر لا إلى الذي تؤمن به، إنما إلى الصورة المزيفة التي اخترعها العدو،

ولهذا قيل: (احذر رجل القش)، رجل القش هو ما يُصنع وما يُحشى في الثياب

من القش والعلف والتبن ونحوه، ثم يُنصب في المزارع لإخافة الطيور، فالطيور

حين ترى هذا المصنوع من القش تظن أنه رجل حقيقي فتبتعد عن الزرع، لكن

في الواقع ليس رجلًا حقيقيًا، وإنما هو صورةٌ مزيفةٌ^(٢)، وهو رجل القش،

(١) إذ أهل السنة هم من رَوَوْا فضائل آل بيت النبوة، وما ذلك إلا لعظم محبتهم لهم، ومعرفتهم بعظيم منزلتهم وحقوقهم.

(٢) وكذلك هنا أتى المخالف بصورة مزيفة أو صاغ حججك هو كما يهوى لا كما هي في الواقع، ليسهل عليه ردها وإبطالها، وليظهر أنه قد هزمك، ومن أمثلة ذلك - إضافة إلى ما سبق - ما

فكذلك يُتعامل مع هذه السهام أو الشبهات أن تعلم أنها واردة على الصورة المزيفة، فلا تشغل نفسك بالرد عليها.

*** الخطوة الثانية وهي:** أن تنظر في هذه الشبهة التي توجَّهت إلى ما تؤمن به:

هل عليها دليل وبرهان، أم أنها مجرد دعوى؟

فإذا كان عليها دليل فسيأتي الكلام عن كيفية التعامل معها، وإذا كانت مجرد دعوى فلا تلتفت إليها، ولا تشغل نفسك بالرد على هذه الشبهة، وإنما يكفيك أن تطالب المدَّعي بالبينة.

نسبه بعض المخالفين إلى أهل السنة بقوله عنهم: إنهم مُشَبَّهة، ويقولون: «يَدُ اللَّهِ كَأَيْدِينَا»، ثم رَدَّ عليهم بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١٨]... إلخ. ومعلوم أن هذا اتهام لا حقيقة له وصورة مُزَيِّفة، وأهل السُّنَّة مجمعون على كُفْر مَنْ شَبَّهَ اللَّهُ بخلقه، ولكن حين قرروا في عقائدهم: أن صفات الله حقيقية على ما يليق بجلاله وكماله، وعجز المخالف عن الرد على ذلك أتى بصورة مزيفة ليتمكن من تشويههم، وإلباسهم لباساً غير لباسهم.

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ أَيْضًا: أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ حِينَ يَأْتُونَ إِلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤]، يقولون: الاستواء يحتمل معاني كثيرة، ثم يذكرون تلك المعاني؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ: لَفْظُ الْإِسْتِوَاءِ يَحْتَمِلُ خَمْسَةَ عَشَرَ مَعْنَى فِي اللُّغَةِ، فَأَيُّهَا تَرِيدُونَ؟ وَأَيُّهَا ظَاهِرُ مِنْهَا؟ [العواصم من القواصم لابن العربي (ص ٢١٤)].

وهذه مغالطة؛ لأنَّهَا تُؤْهِمُ بَأَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي مَعْنَى كَلِمَةِ «أَسْتَوَى» مِنْ حَيْثُ هِيَ، وَهَذَا خَطَأٌ، فَحَنَ لَا نَخَالَفُهُ فِي مَعْنَى اسْتَوَى؛ وَإِنَّمَا فِي مَعْنَى «أَسْتَوَى عَلَى»، ف «أَسْتَوَى عَلَى» لَيْسَ لَهَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ خَمْسَةَ عَشَرَ مَعْنَى، وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا مَعْنَى وَاحِدٌ؛ وَهُوَ الْعُلُوُّ وَالرَّفْعُ. وَانظُرْ: «مَخْتَصِرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ص ٣٨٨)، «الْعُقُودُ الذَّهَبِيَّةُ عَلَى مَقَاصِدِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (١/ ٤٨٢).

والدعوى ما لم يقيموا عليها بينات أصحابها أدياء
* ومن القواعد المقررة عند أهل الأدب والجدل: إذا كنت ناقلًا فالصحة،
وإذا كنت مدعيًا فالدليل^(١). فالدليل على المدعي، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ
كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، ولا تكلف نفسك العناء بالإتيان بالدليل لتقرير
ضد ما ذكره المدعي؛ لأن المطالب بالبينة المدعي لا المدعى عليه.

فإذا لم يستطع أن يُقيم بينةً ودليلاً على دعواه فهو مُفحَم كما يسميه علماء
فنّ الأدب والجدل^(٢)، فإذا لم يكن له دليل فيكفي أن تطالبه بالدليل، وإذا لم
يأت به انتهى الأمر ولا حاجة للخوض معه في النقاش أو في ردّ ما ادّعاه؛ لأنّ
الدعوى كثيرة، وقد قال رسولنا الكريم ﷺ: «لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى
ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم» رواه البخاري ومسلم^(٣).

فالدعوى كثيرة، وأنت لست مكلفًا بأن ترد على كلّ دعوى.
فيُطالب المدعي ومُورد الشبهة بالدليل.

[الأدلة في أبواب الاعتقاد]

* والدليل يكون:

- من النقل.

(١) انظر: «منهج الجدل والمناظرة» (٢/ ٦٨٧)، «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة»
(٢٧٩، ٢٩٢).

(٢) انظر: «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» (٣٧٦، ٤٥٥).

(٣) البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

- أو من العقل الضَّروري.
- أو من الفِطْرة.
- أو من الحِسِّ والمُشَاهِدة.
- أو الإجماع^(١).

وهذه الأدلة المذكورة تُقبل بشروطٍ معلومة في مواضعها^(٢)، ومن ذلك: أنَّ الدَّليل العقلي الذي يُحتج به ويُستند إليه هو دليل العقل الضَّروري^(٣)، وليس العقل الخيالي وما يتوهمه ويظنه عقليات، إنما العقل الضروري الذي يتفق عليه العقلاء، كمثل ما يعلمه الجميع: أنَّ الكُلَّ أكبر من الجزء، الدليل على ذلك العقل، وهو أمر عقلي بدهي.

وكذلك أيضًا يمتنع وجود المُتَمَانِعِينَ والضَّدِّيْنَ، كأن تقول: هذا الشيء

(١) انظر كتاب: «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة» لعثمان بن علي حسن.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) كلمة (العقل) مشترك لفظي يُستعمل بإزاء أربعة معان:

١- الغريزة المُدْرِكة.

٢- العلوم النظرية المكتسبة.

٣- العمل بمقتضى العلم.

٤- العلوم الضرورية أو البدهيات العقلية، وهو المقصود هنا، وهو مصدر أصيل من

مصادر المعرفة في الإسلام. انظر: «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة

والجماعة» (١/ ١٥٨-)، «الدليل العقلي عند السلف» لعبد الرحمن الشهري (ص ١٩-)،

«ترياق نحو معالجة تأصيلية للشبهات الفكرية» (ص ٦٣-٦٦).

موجود وفي نفس الوقت معدوم فهذا ممتنع، يقول لك: ما الدليل؟ تقول:
الدليل العقل، فهذا يتفق العقلاء على أنه ممتنع.

فالذي يُوردُ الشبهة يُطالب بالدليل، فإن أتى بالدليل فلنا معه كلام، وإن لم
يأت بالدليل فهي مجرد دعوى، ولا يحتاج إلى الخوض معه.

* ومن أمثلة ذلك:

أن يقول قائل: إنني لا أستطيع التأكيد من إثبات السنّة التي قيلت قبل أربعة
عشر قرناً، فأنا لا أقبلها. يقال له: لماذا؟ يقول: لأنني لا أستطيع التأكيد من
صحة ما قيل قبل أربعة عشر قرناً.

فنتقول: ما دليلك على هذه الدعوى؟

فإن لم يأت بدليل انتهى الأمر، ولا تتكلف وتثبت أن هذا ممكن، وتذكر
طريقة المحدثين، وأن لهم أرقى الطرق في إثبات الأخبار، وأنهم يأتون بالإسناد
ويشترطون شروطاً، وهناك فنٌ مصطلح الحديث فنٌ مستقل يُدرّس، والإسناد
من الدين، ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء، هنا يطول بك الشرح، فإذا كان
مستبصراً يُعلّم ويتعلم، لكن هذا مخالف يريد أن ينكر، فيقال له: ما دليلك؟ هل
عندك دليل من النقل أنه لا يمكن؟ أو عندك دليل من العقل أو من الإجماع أو
من الفطرة أو من الحس والمشاهدة؟ لا يجد إلى ذلك سبيلاً، فتسقط الدعوى
ويصبح صاحبها مجرد مدّع، وهي دعوى تفتقر إلى الدليل المعتبر.

وهكذا حين يطلق البعض ويقول: دين الإسلام دين الوحشية ويتعطش

للدماء ونحو ذلك من العبارات. فأنت لست مُلزماً أن تثبت له سماحة الإسلام وجماله وما فيه من روائع وبدائع، وإنما تطالبه بالدليل، ما دليلك على هذه الدعوى العريضة؟ فإذا لم يأتِ بدليل سقطت دعواه، وإذا أتى بالدليل فُتعامَل معه بالخطوات الآتية:

* **الخطوة الثالثة وهي:** النظر في الدليل.

* **ثم الخطوة الرابعة:** النظر في المدلول، والعلاقة بين الدليل والمدلول، يُشترط أن يكون بينهما علاقة التلازم، وإلا لم يُقبل منه.

* **والخطوة الخامسة:** النتيجة.

[تفكيك الشبهة]

من المهم جداً أن تفهم هذه الخطوات الثلاث على وجهها، ويُسمِّيها بعض الباحثين: تحليل الشُّبهة إلى أجزائها، تفكيك الشبهة إلى أجزائها^(١)، فعندما تُحلَّل الشُّبهة إلى أجزائها يظهر مكنن الخلل؛ لأنَّ الشُّبهة حين يوتى بها مجمَّلة قد يكون عليها اللباس المُغرّي، ولها بَرِيقُ جَدَّاب، وقد تؤثر على مَنْ يسمعها^(٢)، لأنَّ الشُّبهة ما سُمِّيت شُّبهة إلا لأنَّها تُشبه الحقَّ أو تُشبه به، ففيها

(١) «ترياق نحو معالجة تأصيلية للشبهات الفكرية» (ص ١٤٩).

(٢) قال العلامة ابن القيم رحمه الله: «فإنَّ الباطل له دهشةٌ وروعةٌ في أوَّلِهِ، فإذا ثبت له القلبُ رُدَّ على عقبيه». «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة» (١/٣٩٨).

وقال أبو زُرْعَةَ: كتبَ إليَّ إسحاقُ بن رَاهَوِيَّهِ: «لا يَهْوَلَنَّكَ الباطل؛ فإنَّ للباطلِ جولةً، ثمَّ يتَلَاشى».

«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/٣٤٢).

التدليس، كلماتها مُنمّقة، ظاهرها الحُسن وباطنها القُبْح، فحين تبقى على إجمالها فإنه قد يحصل منها التغير والتأثير، لكن هذه الشبهة تُحلل إلى أجزائها وتُفكك، ويُجعل كل جزءٍ منها منفردًا، أي: يُفرز عن الآخر، فيُفرز الدليل عن المدلول وعن النتيجة، فحينئذٍ يظهر زيف الشبهة بإذن الله جل وعلا. فالخطوة الثالثة والرابعة والخامسة تُعتبر تفكيكًا للشبهة.

*** الخطوة الثالثة وهي: النظر في الدليل، وتحت هذه الخطوة فروع، انتبه لها!**

- النظر في الدليل:

النظر في الدليل من أربع نواحٍ:

الناحية الأولى: من جهة الصحة.

والناحية الثانية: من جهة الفهم.

والناحية الثالثة: من جهة أن يكون سليمًا في الاستدلال من أدلة الباب.

والناحية الرابعة: أن يُنظر حال المستدل مع هذا الدليل وتعامله مع جنسه.

حين يأتي مُوردُ الشبهة بشبهةٍ ما، ويأتي بدليل على شبهته، تتعامل معه بهذه

الخطوة، وتنظر في هذا الدليل إلى أمور:

*** أولاً: إلى الصّحة، هل هذا الدليل صحيح أم ضعيف؟** فإن كان ضعيفًا أو

موضوعًا ومكذوبًا فيكفي أن تقول: دليلك لا يصح، ثبت عرشك ثم انقش،

فكيف تنتقد وتطعن وتستند إلى دليلٍ غير مقبول؟!

كما يقول البعض: إنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ تسيء إلى النبي ﷺ، فيُقال له: لماذا؟

فيقول: ورد أو جاء فيها أن النبي ﷺ لما فتر الوحي همّ أو أراد التردّي من رؤوس الجبال. وهذا فيه إساءة إلى النبي ﷺ.

فنقول: مَنْ روى هذا الحديث وما حاله؟ فيقول: رواه البخاري. نقول: رواه البخاري عمّن؟ الجواب: رواه عن الزّهري بلاغاً، قال الزّهري: بلغنا أنّ رسول الله ﷺ... الحديث إلى آخره.

فنقول: الزّهري من صغار التابعين، ولم يدرك تلك الحادثة، ولم يذكر هو أن أحداً من الصحابة حدّثه بها، فالخبر مرسل أو معضّل، ومن هنا نقول: الخبر لا يصح^(١).

وهناك ردود أخرى ليس هذا مقام ذكرها، لكن يكفي أن تقول: هذا الخبر لا يصح، ثبتّ عرشك ثم انقش. فإذا: سقطت دعواك؛ لأنك استدلت بحُجة واهية أو بدليل ضعيف.

*** ثانياً: النظر إلى فهم الدليل - وهو الفرع الثاني من فروع الخطوة الثالثة - .**

فقد يستدل بدليل صحيح، فننتقل معه إلى مرحلة الفهم، هل فهمه صحيح أم أن فهمه فاسد وقد أخطأ فيه فهمه؟ فإذا كان الخطأ في فهمه فنقول: أخطأت في فهمك من خلال الرجوع إلى السياق أو إلى أدلة أخرى تبين المراد، فإذا أخطأ في الفهم فهنا يُردُّ عليه ويُقال: أخطأت في الفهم، والفهم الصحيح لهذا

(١) وانظر: «فتح الباري» (١٢/٣٥٩-) تحت حديث رقم (٦٩٨٢)، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»

(١٠/٤٥٢-) حديث رقم (٤٨٥٨).

الدليل هو كذا وكذا^(١).

(١) والعقبة الكؤود أمام المبتدعة والمخالفين: أن تربطهم بفهم السلف الصالح، وهي من أنفع الطرق، ولا ينقطع شرهم إلا بإلزامهم بفهم خير القرون، الصحابة والتابعين وتابعيهم، كما قال الإمام أحمد بن حنبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لا تقل قولاً ليس لك فيه إمام.

وهذه الطريقة استخدمها كثير من أهل العلم في حواراتهم مع المبتدعة، ومنهم العلامة الأذرمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي في مسألة القرآن بحضرة الواثق، فإنه قال لابن أبي دؤاد: ما تقول في القرآن؟

قال: مخلوق.

قال الشيخ: هذا شيء علمه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبو بكر وعمر والخلفاء الراشدون، أم شيء لم يعلموه؟

قال: شيء لم يعلموه.

فقال: سبحان الله! شيء لم يعلمه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمته أنت؟

فخجل، فقال: أقلني.

قال: المسألة بحالها.

قال: نعم، عَلِمُوهُ.

فقال: عَلِمُوهُ، ولم يدعوا الناس إليه؟

قال: نعم.

قال: أفلا وسعك ما وسعهم؟

قال: فقام الواثق، فدخل مجلساً واستلقى وهو يقول: شيء لم يعلمه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أبو بكر وعمر

وعثمان وعلي، ولا الخلفاء الراشدون، علمته أنت! سبحان الله! شيء علموه، ولم يدعوا

الناس إليه، أفلا وسعك ما وسعهم؟! انتهى. «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٠٨-)، (١١/٣١٣).

قال العلامة الشنقيطي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «أضواء البيان» (٣/٥٠٣): فهذه القصة لم تزل مشهورة عند العلماء،

صحيحة الاحتجاج، فيها إلقاء الخصم الحجر. انتهى.

وهكذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كثيراً ما كان يطالب المخالف بفهم السلف، ومن

ذلك لما ناظره المخالفون في العقيدة الواسطية، حاورهم حواراً ماتعاً، ومما قاله

* ومن أمثلة ذلك: أن يستدل البعض بقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾

[الكافرون:٦]، فيقول: من لم يؤمن من أهل الأديان الأخرى له دينه وله اتجاهه ونظريته ولا نقول عنه كافر، لماذا؟ لأن الله قال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾.

فهنا حين تنظر إلى هذه الشبهة وإلى الدليل فالدليل صحيح، فهو آية من القرآن، لكن حين تنظر إلى الفهم تقول: هذا الفهم سقيم، هذا الفهم خطأ، نقول: اقرأ السورة من أولها، قال الله: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون:١]، خاطبهم وسماهم بالكافرين، والسورة اسمها (الكافرون)، فكيف تقول: لا نقول فيهم كفار؟! فأنت إذاً مخطئ في فهم الآية الكريمة.

وهكذا أيضًا حين يأتي البعض بحديث النبي ﷺ أنه قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(١)، فيقول: كيف يكون روضة من رياض الجنة وهو في الدنيا؟ فهو ليس في الجنة وليس روضة من رياضها، ليس من الجنة؛ لأنه في الدنيا.

لهم - عدة مرات - : قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة - التي أثنى عليها النبي ﷺ ... - يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليّ أن آتي بنقول جميع الطوائف - عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته - من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية وغيرهم). «مجموع الفتاوى» (٣ / ١٦٩).

فتأمل قوله في إمهالهم: (... ثلاث سنين).

(١) البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠).

فيقال له: الحديث صحيح، ولكن الخطأ في فهمك للحديث، ارجع إلى شروح العلماء تجد أن معنى الحديث ليس كما فهمت، وإنما معناه كما قال بعض الشراح: أن هذا المكان ينتقل إلى الجنة.

ومن العلماء والشراح من قال: معنى الحديث أن العبادة فيه والذكر والصلاة وقراءة القرآن موصلة - بإذن الله - إلى جنة الله وإلى رحمته ورضوانه.

ومن العلماء من قال: هذا الحديث إنما هو أسلوبٌ عربي - يعني طيب وفضل هذا المكان ونزول الرحمة فيه - كما تقول عن الأيام الطيبة: هذه من أيام الجنة، وكما تقول عن الغنم والضأن: هذه من دواب الجنة، لا يفهم أحد أنك تقصد هذه بذاتها من دواب الجنة^(١).

فيقال هنا: صحَّح فهمك، الخطأ في فهمك أنت.

وهكذا قُل أيضًا فيمن يقول: هذا القرآن في آياته التّعارض، وربما يسرد لك آيات، فنقول: التّعارض في فهمك أنت، أما القرآن فلا تعارض بين آياته، ارجع إلى كلام العلماء، ومن ذلك كتاب العلامة الشنقيطي **رحمته الله**: "دفع إيهام الاضطراب عن أي الكتاب"، فتجد بالرجوع إلى كتب أهل العلم أنه ليس هناك تعارض ولا تناقض، وإن وجد شيء من ذلك في ظاهر الآيات، لكنه عند التمعن والنظر والجمع بين الآيات والنصوص يخرج بجمعٍ سلس، ويتضح المراد من تلك الآيات، وأنه لا تعارض ولا تضارب.

(١) وانظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٢٨٣/٧) تحت مسألة (٩١٩)، «فتح الباري» (١٠٠/٤)

تحت حديث رقم (١٨٨٨)، «شرح مسلم» (١٦/٩).

فإذا: حين يأتي بالشبهة ويأتي بالدليل يُتعمَل معه بهذه الخطوة، وهي النظر في الدليل من جهة الصحة، فإذا لم يصح انتهت المشكلة، وإذا صح (١) انتقلنا معه إلى الفرع الآخر وهو الفهم للدليل، فإذا تبين أن فهمه للدليل صحيح، وأن الدليل يدل على هذا المعنى في الجملة فينتقل معه إلى:

*** ثالثاً: سلامة اختيار الدليل من أدلة الباب - وهو الفرع الثالث من الخطوة**

الثالثة - .

فلا يأتي إلى باب فيه أدلة كثيرة، ويأخذ دليلاً منه وينتقيه، ويترك باقي الأدلة، فهذا الانتقاء هو سير أهل الأهواء، وليس سير أهل العلم رحمهم الله تعالى، فهذا السير مذموم، لماذا تأخذ بدليل وتترك الأدلة الأخرى؟ لماذا تأخذ بدليل وتترك مثله أو ما هو أظهر منه وأقوى منه في الصحة، أو هو المعمول عليه عند

(١) وكذلك إذا لم يصح، قد تنتقل معه إلى الخطوات التي تليه من باب التنزل الجدلي. والجواب عن الشبهة قد يكون باستقصاء الأوجه، وقد يكون بالاختصار على الوجه الأقوى، حسب الحاجة والمقام، ففي مقام المناظرة والمواجهة، قد يكتفى بأقوى أوجه الرد، كونها قاطعة للمخالف، كمناظرة إبراهيم عليه السلام لطاغية عصره حيث قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وتجد هذا يكثر في حوارات السلف، وفي مناظرات الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله لمن قال بخلق القرآن، أما في باب التصنيف، فقد يتوجه على الراد أن يسرد كل ما أمكنه من أوجه القدح على شبيهه المخالف، كما تجد ذلك في رد العلامة الدارمي على بشر الميرسي، وفي كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وكذا علامة اليمن محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه «العواصم والقواصم»، وكتب الردود عامة، وكلا الوجهين قد جاءا في القرآن الكريم. وانظر: «صناعة الرد العقدي» (ص ٤٠٦، ٤٢٨-٤٣٠).

أهل العلم؟ لماذا تفرّق بين المتماثلات؟ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧٠]، فهذا مسلكٌ مرفوض عند أهل العلم والاختصاص.

* ومن أمثلة ذلك: استدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، يفهم منها أن المراد لا تُكره أحدًا على الدخول في الإسلام، ولا تُكره أحدًا خرج من الإسلام بالعودة إليه، فمن أراد أن يرتد فهو حُرٌّ في ذلك، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، ولا تُتكر المنكر ولا تنهر من وقع في المنكر؛ لأنه لا إكراه في الدين.

فنقول: هذا الفهم خطأ يتعارض مع أدلة أخرى يتبين المراد بمعرفتها، والواجب هو الجمع بين النصوص الواردة في الكتاب والسنة لا أن تُفهم آية مقطوعة من سياقها، أو بعيدة من جَمْع أدلة الباب، فنقول: هذا الفهم لا يستقيم؛ لأن ربنا تبارك وتعالى يقول: ﴿قَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فهنا ربنا جل وعلا بيّن أن عليهم أن يبذلوا الجزية وهم صاغرون، فيكون هذا معنى الآية: لا تُكره أهل الكتاب وسائر أهل الكفر^(١) على الدخول في الإسلام، لكن يُلزمون ببذل الجزية.

(١) فقد قبل النبي ﷺ الجزية من أهل الكتاب ومن مجوس هجر، ولا فرق بين عبّاد النار، وعبّاد الأصنام، فإن قيل لم يأخذ النبي ﷺ الجزية من مُشركي مكة، وفتحها عنوة. فالجواب: أن

أما أن يخرج الشخص منه ويرتد عن دينه فليس له ذلك؛ لأن الآية الكريمة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ متعلقة بحالة الدخول في الإسلام باتفاق العلماء، ولم يذكر أحد من المفسرين أن لها تعلقًا بحالة الخروج من الإسلام.

والنصوص النبوية الواردة في عقوبة المرتد بلغت حدَّ التواتر، وهي معلومة من الدين بالضرورة، ومن تلك الأدلة ما جاء في صحيح الإمام البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١).

وروى الإمام البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل دم امرئ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(٢).

وقد توارد عشرات العلماء على نقل الإجماع على قتل المرتد - بعد استتابته -، حتى تجاوز عددهم ثلاثين عالمًا، وإن اختلف العلماء بعد ذلك في بعض التفاصيل لا في أصل المسألة^(٣).

الجزية لم تكن شرعت بعد، فإنها إنما شرعت أول ما شرعت وأخذت من أهل نجران. وذكروا أنهم وفدوا في حدود سنة تسع والله أعلم. وانظر: «زاد المعاد» (٣/١٣٩)، «البداية والنهاية» (٦/٣٥٦).

(١) البخاري (٣٠١٧).

(٢) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

(٣) انظر: «الردة بين الحد والحرية» (ص ١٥ - ٤٧)، «الاستدلال الخاطيء بالقرآن والسنة على

والاستدلال بالآية أيضًا على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعارض عشرات الأدلة، ومنها قوله تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وكذلك يقول جل وعلا: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٤]، فهنا الزاني غير المحصن حين يُجلد فإنه يُكره على العِفَّة؛ صيانة للأعراض، وحفظاً للأنساب.

فإذًا: لا بُدَّ وأن يُفهم الدليل على وجهه، فلا يحصل الانتقاء وأخذ دليلٍ من أدلة؛ لأن هذا سير أهل البدع والأهواء ومن يتتبع المتشابه.

ولهذا تجد القدرية يستدلون بالأدلة التي تدل على أن العبد له إرادة ومشية واختيار، وتركوا الأخذ بالأدلة التي أثبت الله فيها لنفسه المشية والإرادة وخلق أفعال العباد، ويقولون بأن العبد مستقل بفعله، وليس لله في ذلك إرادة ومشية وخلق.

واستدلت الجبرية بالآيات التي فيها أن كل شيء خلقه الله بقدر، وأن الله خلق العباد وأفعالهم، وظنوا أن ذلك يفيد الجبر فذهبوا إليه! وتركوا الاستدلال بالآيات التي فيها أن للعبد مشية واختيارًا وفعلاً.

وهكذا الخوارج أخذوا بنصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، والمرجئة أخذوا بنصوص الوعد وتركوا نصوص الوعيد، فكلُّ منهم وقع في الضلال

قضايا الحرية» (ص ٣٣٥ - ٣٥٠)، «فضاءات الحرية» للعميري (ص ٣٤١ - ٣٥٦، - ٣٩٨ - ٤٠٢)،

«موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (١٠/٥٠٣-).

والخطأ؛ لأنهم استدلوا بعين عوراء، والواجب هو الجمع بين نصوص الباب، لا أن يؤخذ بدليل ويترك مثله، أو ما هو أكثر منه.

فإذا: لابد من سلامة اختيار الدليل من أدلة الباب، فلا يكون هناك انتقاء لدليل ما، مع ترك ما هو مثله أو أصح منه.

وإذا وجدنا أنه أحسن في الاختيار، وأنه لم يحصل منه الانتقاء فننظر إلى:

*** رابعاً: النظر إلى سير هذا المستدل مع هذه الأدلة أو مع هذا الدليل^(١)، هل**

هو يسير سيراً سديداً معتبراً عند أهل العلم، أم أنه يقبل الدليل إذا وافق هواه، ويرفضه حين يخالف هواه؟ فإذا كان كذلك كان حاكماً على نفسه بأن دعواه مرفوضة من وجهة نظره، ونقول: هذا إنسان متناقض لا يقبل منه ذلك، كحال بعض الملاحدة الذي يقول: لا يقبل دلالة العقل على إثبات وجود الله؛ لأن الدليل عندنا هو دليل التجربة، ثم لما يستدل على نفي وجود الله يستدل بأدلة عقلية ضعيفة، فنقول: كيف ترد الدليل العقلي الأقوى وتأخذ بدليل عقلي غير مقبول عند العقلاء؟! فلا يقبل منك ذلك.

وهكذا من يقبل الأحاديث حين توافق هواه، ويردّها حين لا توافق هواه،

فيقال: أنت تسير سيراً فيه التناقض، والتناقض دليل البطلان.

ومن الأمثلة كذلك: استدلال بعض من أنكر رسالة نبينا محمد ﷺ بأنه بشر، وزعم هؤلاء أن الاصطفاء بالرسالة لا يكون للبشر، وإنما يكون للملائكة، أو

(١) وهو الفرع الرابع من الخطوة الثالثة. وقد اقترح بعض المشايخ الفضلاء أن يكون هذا الفرع هو الفرع الأول من الخطوة الثالثة، وهو رأي حسن، ولكن قدر الله وما شاء فعل.

مشروطٌ بأن يكون مع الرسول من البشر مَلَكٌ يُرَى^(١)، وفي اعتراضهم على بشريته قالوا: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، مع أنهم يعتقدون برسالة كثير من الرسل السابقين كإبراهيم وموسى وعيسى، وهؤلاء في نظرهم بشرٌ جزماً وليسوا بملائكة قطعاً، ولذلك أسقط الله دعواهم بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما ذكره الله عن اليهود بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِيَ قَاطِبِيسٌ بُدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا...﴾ [سورة الأنعام: ٩١]، فهنا أثبت تناقضهم حيث يفتخرون على العرب بأنهم - أي: اليهود - أصحاب علم الكتاب، ثم يزعمون أنه ما أنزل الله من شيء.

فإذاً: هذه الخطوة الثالثة في التعامل مع مُورد الشُّبهة، إذا أورد دليلاً: يكون بالنظر في الدليل من جهة الصحة، ثم الفهم، ثم السَّلامة في اختيار الدليل من أدلة الباب، وكيف يتعامل هذا الشخص مع هذا الدليل في الجملة.

(١) هكذا ادَّعوا وظنُّوا، وربنا جل وعلا يقول: ﴿اللَّهُ يَصَّطِفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّكَ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

(٢) «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» (ص ٣٦٧).

فإذا وجدنا أنه تجاوز هذه الخطوة بما أورده من شبهة، فالدليل صحيح والفهم صحيح، ولم يحصل الانتقاء؛ فننتقل معه إلى:

* الخطوة الرابعة وهي: النظر إلى المدلول.

لأننا فرّقنا وجزّأنا الشُّبهة إلى دليل ومدلول ونتيجة، فننظر إلى مدلول الدليل، ما يدلّ عليه الدليل، ما هي العلاقة بين الدليل والمدلول؟ هل هي علاقة اللزوم؟ فإن كان كذلك قبل هذا الاستدلال، وإن كانت الدلالة غير دلالة اللزوم، بمعنى أن الدليل لا يلزم منه ما استدل به عليه، فنقول هنا: لا يُسلم لك ذلك، بل يُرد ذلك عليك؛ لأن الدليل لا يلزم منه ما ذهب إليه، ولا يدل على ما ذهب إليه.

ومن فوائد هذه القاعدة أن التطبيق الصارم لها، والتفتيش عن وجه التلازم بين الدليل والمدلول: كفيل بنسّف معظم الشُّبهات التي يثيرها أعداء الإسلام من المنصّرين والمستشرقين والملحدين وغيرهم قديماً وحديثاً، ممن يوردون أدلة نقلية أو عقلية قد تكون ثابتة في ذاتها، لكن النتائج المستخرجة منها غير صحيحة بحال؛ لفقدانها شرط التلازم.

ومن الشروط الجوهرية لصحة الاستدلال بأي دليل: أن تكون النتيجة مستنتجة من الدليل بطريق اللزوم، وأما الاستدلال بالأدلة الصحيحة على نتائج لا تلزم منها فتلك مغالطة فجّة^(١).

(١) «قواعد وضوابط منهجية للردود العقديّة» (١/٤٦٧).

[النهي الوارد عن كتابة الحديث]

* **ومن أمثلة ذلك:** أن البعض يستدل بنهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث، فيقول: هذا الحديث صحيح، نقول: نعم، الرسول ﷺ نهى عن كتابة الحديث، والحديث الوارد في ذلك صحيح^(١)، والمفهوم منه النهي عن كتابة الحديث، فماذا تريد من وراء هذا الدليل؟

قال: هذا الدليل يدل على عدم حُجِّية السنة، فنحن لا نحتج بالسنة؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن كتابة الحديث.

فنقول: هذا الاستدلال باطل؛ لأنه ليس هناك تلازمٌ بين النهي عن كتابة الحديث وبين الحُجِّية، وإنما نهى النبي ﷺ عن كتابة الحديث في أول الأمر، ثم أذن لهم بعد ذلك، كما ورد في أحاديث كثيرة ليس هذا موضع ذكورها، وإنما المقصود هو التمثيل.

فنهيه ﷺ عن كتابة الحديث حتى لا يختلط الحديث بالقرآن كما قال بعض العلماء، فلما تميز القرآن وحفظوه أذن لهم بكتابة الحديث للأمن من اللبس، وذكر أهل العلم تخريجات أخرى^(٢)، وكان بين السلف خلافٌ في جواز كتابة الحديث، ثم استقر الإجماع على جوازه^(٣)، والقصد أنه ليس هناك تلازم، فلا

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٣٠٠٤).

(٢) انظر: «شرح مسلم» (١/٢٤٤-)، «فتح الباري» (١/٢٠٨) تحت حديث رقم (١١٣)، «كتابة الحديث بين النهي والإذن» د: أحمد بن محمد حميد.

(٣) قال النووي رحمه الله: «وكان بين السلف من الصحابة والتابعين خلاف في جواز كتابة الحديث،

يلزم من النهي عن كتابة الحديث عدم حجية السنة، كما لو قال الأستاذ أو الشيخ لطلابه وهو يدرسهم درسًا في العقيدة أو التفسير: لا أحد يكتب شيئًا مما ألقيه، يريد منهم الانتباه وأن يسمعوا الدرس جيدًا، فالقصد هو الفهم لا الكتابة، فهل يُقال: ما دام الأستاذ أو المعلم نهانا أن نكتب ما يشرحه في العقيدة والتفسير فهذا دليل على أن هذه العقيدة باطلة، وأنه لا يجب علينا اعتقادها؟ الجواب: لا، ليس هناك تلازم.

[إشكال سجود الشمس تحت العرش والجواب عنه]

*** ومن أمثلة ذلك أيضًا:** استدلال بعضهم بحديث سجود الشمس تحت العرش، والحديث في البخاري ومسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه وفيه: أن الشمس إذا غربت تذهب حتى تسجد تحت العرش، وتستأذن في الطلوع، فيؤذن لها... الحديث إلى آخره^(١).

فيقول: هذا الحديث صحيح، والفهم أنها تسجد وتسجد تحت العرش، الفهم صحيح، فنقول: ماذا تريد من وراء هذا الحديث؟ على ماذا تستدل به؟ ما هو لازمه؟ فيقول: لازم الحديث: إذا سجدت الشمس فإنها تتوقف عن سيرها، فيختل سيرها ونظامها، وهذا يخالف الواقع؛ فإن الشمس لا يتوقف سيرها ولا

ثم أجمعت الأمة على جوازها واستحبابها، والله أعلم. «شرح مسلم» (١/٢٤٥).
ونقل استقرار الإجماع على ذلك: ابن الصلاح والذهبي. «مقدمة ابن الصلاح» (١٨٣)، «سير
أعلام النبلاء» (٣/٨٠).

(١) البخاري (٣١٩٩)، ومسلم (١٥٩).

يختل نظامها، وإذا سجدت تحت العرش يعني أنها تخترق السماوات حتى تسجد تحت العرش، وهذا يخالف الواقع؛ لأن الشمس تغرب على قوم وفي نفس الوقت تشرق على قوم آخرين، وتكون في حال الزوال عند قوم آخرين، وهكذا دواليك.

فيقول: يلزم من سجود الشمس تحت العرش أن تخترق السماوات، وأن تتوقف عن سيرها، وهذا مخالف للواقع، وبالتالي فالحديث يخالف الواقع. هذا مدلول الحديث عنده، أما النتيجة فأدهى وأمر؛ إذ يستدل بعضهم به على بطلان السنة، أو بطلان هذا الدين.

فنقول: إن هذا اللازم الذي ذكره غير لازم في هذا السجود، لا يلزم من سجودها أن تتوقف، وإنما فهم هذا اللزوم حين قاس سجودها على سجود ابن آدم المعروف، وأنه يسجد على الأرض ويتوقف... ، ونحن نقول: هذا غير لازم في سجود الشمس وفي سجود كثير من المخلوقات لله تبارك وتعالى، فهي تسجد بنص الكتاب: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۗ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]، فهذه المخلوقات تسجد لله، ومعنى سجودها العام: الخضوع والانقياد لأمر الله تبارك وتعالى، أما كيفيته فهو أمر غيبي نجهله، فكيف نستدل على أنه يلزم منه توقف السير؟ لا يلزم؛ لأن كيفية سجودها أمر غيبي لا نعلمه، قال جل وعلا: ﴿سَبِّحْ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا

يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا نَفَقَهُونَ سَبِّحَهُمْ ﴿ [الإسراء: ٤٤] ﴾ (١).

(١) التسييح يعني تنزيه الله عن كل نقص وعيب وعن مماثلة المخلوقين، ويكون ذلك بلسان المقال كقول: سبحان الله، ويكون بالدلالة على الملك المتعال بلسان الحال، وهذه المخلوقات كما أنها تسبح لله بلسان الحال، بمعنى أن تنظيم السماوات والأرض والمخلوقات على ما هي عليه يدل على كمال الله عز وجل، وتنزيهه عن كل نقص؛ فإنها كذلك تسبح لله بلسان المقال، والدليل قوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا نفقهون سببهم﴾ [الإسراء: ٤٤].

فقوله: ﴿ولكن لا نفقهون سببهم﴾ دليل على أنها تسبح بلسان المقال، ولكن لا نفقهه؛ لأنه بخلاف لغتنا، ولو كان المراد الدلالة بلسان الحال لما ختم الله الآية بالنفي؛ لأن كل العقلاء يستدلون بالمخلوقات على عظمة الله سبحانه تعالى.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥٤) قوله تعالى: ﴿ولكن لا نفقهون سببهم﴾ أي: لا نفقهون تسييحهم أيها الناس؛ لأنها بخلاف لغاتكم، وهذا عام في الحيوانات والجمادات والنباتات، وهذا أشهر القولين، كما ثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «كنا نسمع تسييح الطعام وهو يؤكل»، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ في يده حصيات، فسمع لهن تسييح كحنين النحل. انتهى.

ومن الأدلة كذلك قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلا يجعل أوى معه والطير﴾ [سبأ: ١٠] .. وقوله تعالى: ﴿أصبر على ما يقولون واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب﴾ (١٧) ﴿إنا سخرنا ألبال معه، يسبحن بأعني والإشراق﴾ [ص: ١٧-١٨] ولو كان ذلك التسييح دلالة، فأى تخصيص لداود عليه السلام؟!.

وفي صحيح مسلم (٢٢٧٧) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليّ قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن»، قيل: إنه الحجر الأسود.

وعلم الله نبيه سليمان منطق الطير: ﴿وقال يتأبها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا هو الفضل المبين﴾ [النمل: ١٦]، والأخبار في هذا المعنى كثيرة؛ ورجح القول بأن تسييحها بلسان

فهذه المخلوقات التي بين أيدينا وبين أظهرنا ونحن نراها هي تسبح الله وتسجد لله ومع ذلك نجعل كيفية سجودها وهي بين أيدينا، فكيف بالشمس؟
فإذا: سجود الشمس لا يلزم منه التوقف عن سيرها، والقول بأن ذلك لازم غير صحيح، وكذلك أيضًا كيفية سجودها أمرٌ مجهولٌ لدينا، وهو أمرٌ غيبي عننا، فكيف يكون دليلًا على ما ذكره هؤلاء؟!

وكذلك أيضًا لا يلزم من سجود الشمس تحت العرش، أن تتجاوز السماوات حتى تسجد تحته، هذا غير لازم؛ لأن المعنى يُحتمل - كما ذكر الإمام الخطابي وغيره^(١) - أنها تصل إلى مكانٍ ما وتحاذي العرش، تكون محاذية له فتسجد سجودًا يعلمه الله تبارك وتعالى، ومن هنا يصدق أنها تحت العرش؛ لأن العرش أكبر منها وهي محاذية له، ولا يلزم من سجودها تحت العرش أن تكون ملاصقة له أو قريبة منه.

المقال، كثير من العلماء؛ منهم: «القرطبي» (٢٦٨/١٠)، و«ابن كثير» (٥٤/٣) و«الألوسي» (٨٤/١٥) وغيرهم.

قال العلامة ابن القيم رحمته الله في «مفتاح دار السعادة» (٦٤٦/٢): ولعلك أن تكون ممن غلظ حجابهم، فتذهب إلى أن التسبيح دلالتها على صانعها فقط؛ فاعلم أن هذا القول يظهر بطلانه من أكثر من ثلاثين وجهًا، قد ذكرنا أكثرها في موضع آخر. انتهى.

وقد ذكر بعض تلك الأوجه في كتابه «الروح» (٢١٠/١ - ٢١٢)، وانظر: «العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية»، للعميري (٤٦٦-٤٦٩).

(١) «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» (١٨٩٤/٣)، «فتح الباري» (٥٤٢/٨) تحت حديث رقم (٤٨٠٢)، «البداية والنهاية» (٣٢/١).

وهذا أسلوبٌ عربي، قد تقول: حين يخرج الرجل إلى المسجد أو إلى مكان العبادة: ذهب فلان ليلقي ربه، وذهب فلان ليقوم بين يدي ربه، فللعبد وقوفان بين يدي الله: في الصلاة ويوم القيامة، فلم يلزم من قولك: يذهب إلى ربه وللمقام أو الوقوف بين يديه أنه يصعد إلى السماوات ويخترقها.

إبراهيم عليه السلام لما أمره الله بالهجرة من أرض قومه إلى أرض الشام قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩]، فهو ذاهبٌ إلى الأرض التي أمره الله بالهجرة إليها ليعبد الله فيها، ولم يلزم من هذا الذهاب أنه يخترق السماوات في الذهاب إليه.

ويقال كذلك: خرج فلان إلى الصحراء ليلقي القمر، ويُقال: فلانٌ تحت القمر مستلقٍ يخاطبه، فلا يفهم العربي الأصيل أن فلاناً تحت القمر ويخاطبه أنه قد صعد إلى مكان قريب منه، بل يصدق أنه تحته وإن كان في الأرض.

فنتقول: هذا اللازم في واقع الأمر غير لازم، فلا يربط بين الدليل هذا والمدلول منه علاقة اللزوم، وإنما هم استلزامه من خلال فهمهم السيء، وإلا فالحديث لا يدل على ذلك ولا يستلزم ذلك، وبالتالي فهو يستدل به على ما لا يدل عليه، أو يحتمل الدليل ما لا يحتمل^(١).

* ثم يُنتقل إلى الخطوة الخامسة، وهي الضربة القاضية - كما يُقال -
فنتقول: لو سلّمنا لك أنه يدل على ما ذهبت إليه، وأن هذا يلزم من الدليل؛ فما

(١) وانظر لما سبق مع زيادة بسط: «ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي» (٢/٤٧٨-٤٨٤).

هي النتيجة التي تريد أن تتوصل إليها؟ ومن المعلوم أنه يُشترط في النتيجة أن لا تعارض أمراً قطعياً أو ما هو أقوى منها، فإذا جاءت نتيجة ظنية تعارض نتيجة قطعية نجزم بخطأ النتيجة الظنية؛ لأنها تعارض النتيجة القطعية.

*** ولهذا مما اتفق عليه العقلاء: أنه لا يجوز أن يُعارض الأقوى بالأدنى، ولا**

أن يُردّ القويّ بالضعيف، فلا يأتي شخص ويدعو ربه ويقول: الله ما استجاب لي، ولو كان موجوداً لاستجاب لي، إذًا فالله غير موجود، نقول: هذا خطأ؛ لأن وجود الله معلوم بيقين، أمر قطعي، فليس لك أن تستدل بهذا الدليل الضعيف لترد أمراً قطعياً ألا وهو وجود الله جل وعلا، والأدلة على وجوده سبحانه لا تُحصى، فإقدامك على هذا الاستنتاج جرأة مُريبة، وإنما ابحث عن جواب إشكالك بما لا يتعارض مع الأدلة القطعية، أو مع نتيجة هي أقوى من النتيجة التي ذهبت إليها^(١).

(١) وقد ذكر أهل العلم رحمهم الله: أنه لا بد لإجابة الدعاء من توفر شروطه وانتفاء موانعه، ومن ذلك أن يدعو العبد ربه بصدق وإخلاص، وبقلب حاضر موقن بالإجابة، وأن لا يكون في دعائه إثم أو قطيعة رحم، وأن يكون الداعي بعيداً عن أكل الحرام واكتسابه، وبعيداً عن الذنوب والمعاصي ما أمكن.

وإذا توفرت شروط إجابة الدعاء، فإن الإجابة أعم من إعطاء عين السؤال، كما جاء عند الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن تُعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرّف عنه من سوء مثلها»، قالوا: إذًا نكثر؟ قال: «الله أكثر». (صحيح الترغيب) (١٦٣٣).

وقد يُجيب الله دعاء من دعاه مع اختلال بعض الشروط المتقدمة، وذلك لما اقترن به من

وهكذا تجد كثيرًا من الملاحدة يستدلون بنظريات للتوصل إلى أن الله جل وعلا غير موجود، فيُرد عليهم بهذه الخطوات الأربع، يُقال: لا دليل لكم على ذلك، وإن كان هذا الدليل الذي ذكرتموه صحيحًا فإنه لا يستلزم عدم وجود الله، وإن استلزمه فإن هذه النتيجة تتعارض مع نتيجة هي أقوى وهي إثبات وجود الله التي دل عليها العقل والفطرة والحس والنقل، وأدلتها التفصيلية بالعشرات بل بالمئات.

فيا عجبًا كيف يُعصى الإله أم كيف يجحده الجاحد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد
فلا يمكن أن تعارض هذه الأدلة وهذا اليقين بهذه النظريات التي ذكرتموها.

[بطلان نظرية داروين]

* **ومن أمثلة تلك النظريات:** ما يذكره بعض الملاحدة وهو ما يُسمّى بنظرية داروين، فنظرية داروين هي: أن هذا الكون جاء من التطور عبر مئات وآلاف وملايين السنين! وهو الذي يقول: إن أصل الإنسان كان قردًا، وتطور، حتى وصل إلى هذا المستوى.

فيقال له: إن هذه نظرية لم تصل إلى أن تكون علمًا، فضلًا عن أن تكون من الحقائق العلمية.

الاضطرار وصدق اللجأ إلى الله تعالى، قال الله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]. وانظر: «الداء والدواء» لابن القيم (١٤-، ٢٥-)، «شروط الدعاء وموانع الإجابة في ضوء الكتاب والسنة». د- سعيد بن علي القحطاني.

فمن يورد هذه النظرية يُسلك معه الخطوة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، يقال: ما دليلك؟ ليس عندك دليل على ذلك، فالنقل الثابت عندنا أن الله خلق آدم على هذه الصورة المعروفة التي عليها ذريته، وخلقَه خلقًا خاصًا بيده، ولم يكن وجوده في الأرض نتيجة تطور من أنواع حيوانية أخرى سابقة عليه، قال الله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وقال تبارك وتعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، وقال تبارك وتعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿٨﴾ [السجدة: ٧-٨]، وقال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَدْنَيْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤].

هذا النص القرآني لا يمكن أن نفهم منه أن الإنسان تطور من كائن آخر، وفي صحيح الإمام البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا...، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن»^(١). فلم يكن آدم عليه السلام على صورة أخرى، صورة القرد ثم تطور، فهذا يخالفه النقل، فهي نظرية باطلة. وكما أنه ليس عنده دليل من النقل، فإنه لا دليل معه من العقل، ولا دليل من

(١) البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١).

المشاهدة والتجربة، ولا كذلك من الفطرة والإجماع.

وبالتالي ليس عنده دليل، إنما مجرد ظنٍّ وتخمين، وقد أصبحت هذه النظرية محلَّ سخرية عند الناس.

ثم الخطوة التي بعدها نقول: لو قلنا هذه النظرية صحيحة، نظرية التطور وأنه حصل هذا كما زعمت؛ فعلى ماذا يدل؟ قال: يدل على أن هذا الكون جاء من التطور، وليس من وجود الإله، فيدل على عدم وجوده.

فنقول: هذا اللازم غير صحيح، حتى لو سلّمنا - جَدَلًا - بالنظرية فلا يلزم من ذلك عدم وجود الخالق، ولهذا يأتي السؤال الآخر: الإنسان الأول الذي كان على شكل القرد من الذي خلقه؟

هل وُجد صدفة؟

هذا مستحيل.

هل أوجد نفسه؟

العدم لا يمكن أن يوجد نفسه! هذا مستحيل عقلاً، إذًا: يبقى الخيار الثالث: أوجده غيره وهو الله تبارك وتعالى، ثم جعل له نظام التطور لو كان ذلك صحيحًا^(١).

فإذًا: هذا غير لازم حتى من دليله الذي استدل به.

(١) هذا الكلام إنما هو تنزُّلٌ مع مُوردِ الشبهة، وإلا فبطانها ظاهر لا يخفى كما تقدم، وقد أبطلها كثيرٌ من علماء الغرب فضلًا عن علماء المسلمين. انظر: «ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي الحديث» (١/٥١٥-٦٠٦).

ثم نقول: ما هي النتيجة؟ النتيجة في زعمه: أن الله غير موجود.

فنقول: هذه النتيجة تعارضها نتيجة أخرى من أدلة يقينية لا حصر لها كثيرة،

تدل على وجود الله، فإذا هذه النتيجة باطلة؛ لأنها تتعارض مع نتيجة هي أقوى وأقوى، ولا يمكن أن يكون الشيء موجودًا ومعدومًا في نفس الوقت.

فتجد من هذه الخطوات التوصل إلى ردّ الشبهة مهما عظمت عند أصحابها.

[تأخر المسلمين اليوم له أسبابه]

* وهكذا أيضًا من أمثلة ذلك أن بعض الناس يقول: الإسلام دينٌ باطل،

لماذا؟ يقول: لأن المسلمين متأخرون اقتصاديًا وحضاريًا وماديًا... إلخ، فتأخرهم هذا دليلٌ على بطلان الإسلام.

فيقال له: ما دليلك على ذلك؟ فيقول: الدليل الواقع، فالواقع أن المسلمين

متأخرون اقتصاديًا وحضاريًا وماديًا... إلخ، فدليله من التجربة ومن الواقع والمشاهدة والحس.

فنقول: هذا دليل، فعلى ماذا تستدل به؟ وما الذي يلزم منه؟ قال: يلزم منه أن

دين الإسلام باطل.

فنسلك معه الخطوة الرابعة وهي: أنه يشترط وجود علاقة للزوم بين الدليل

والمدلول، وهي غير متوفرة هنا، وهذا الإلزام الذي ذكره غير لازم، فهناك

الكثير من الكفار من هم أكثر فشلًا من المسلمين ولم تستدلوا بذلك على

بطلان دينهم، وفي المقابل أيضًا هناك دول كفرية بلغت مبلغًا كبيرًا من الحضارة

والتقدم والمادة، ومع ذلك أهلها يعبدون الأصنام والأوثان، فهل كان تقدمهم حضارياً ومادياً دليلً على صحة دينهم في عبادة الأصنام والأوثان؟! ولا يخفى عليك كثرة المعبودات في الهند وحدها.

فإذا: هذا غير لازم، فالمسلمون تأخرهم له أسباب كثيرة، ومنها ضعف تمسكهم بتعاليم دينهم، وعدم تحكيم شريعة ربهم، مما جعل أعداءهم يتسلطون عليهم ويمنعونهم من أشياء كثيرة في الاقتصاد والتسليح والصناعات... إلخ.

إذا: فهناك أسباب خارجية لا علاقة لها بما يتعلق بالإسلام صحة وبطلاناً، فالإسلام هو دين الحق، وهذا اللازم غير لازم.

يوضح ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم لما عملوا بالإسلام ظاهراً وباطناً وأقاموا شريعة الله على أرض الواقع على منهاج رسول الله ﷺ الذي كان خلقه القرآن فتحوا البلدان، ورفرت راية الإسلام عالية على غالب المعمورة في مدة وجيزة لا تتجاوز ربع قرن، وفتحوا القلوب قبل الأراضي بعلو أخلاقهم، وجميل هديهم، وتطبيق نظام العدل لهم وعليهم، وهزم على أيديهم إمبراطورية فارس والروم أكبر إمبراطوريتين في ذلك الوقت، وأصبح لهم السيادة والقيادة... ثم لم تزل الأمة في خير وقوة لقرون إلى ما شاء الله، على تفاوت بينهم في ذلك، ووصلت الأمة الإسلامية في بعض مراحلها من التقدم والازدهار، والإبداع والاختراع، ما أذهل العالم وأصبحوا محط أنظارهم.. ثم

أصاب المسلمين بعد ذلك ما أصابهم من الوهن والضعف والتأخر، لا سيما في العصور المتأخرة، لأسباب كثيرة، ومنها ما تقدّم ذكره.. ولكن نهوضها وعودتها إلى الصدارة والتقدّم الحسي والمعنوي كائنٌ لا محالة.

ففي حديث تميم الداري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين، بعزٍّ عزيز أو بذل ذليل، عزًّا يُعز الله به الإسلام، وذلًّا يُذل به الكفر»، رواه أحمد ^(١).

وشرط ذلك: أن تصحّ الأمة الإسلامية مسارها، وتتمسك بمصدر نهضتها وعزّها وكرامتها، ألا وهو الدين الحق، كما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد في سبيل الله سلط الله عليكم ذلًّا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»، رواه أحمد وأبو داود ^(٢).

فتأخر المسلمين في الأمس واليوم له أسباب داخلية وخارجية، لا علاقة لذلك بالإسلام صحة وبطلانًا كما تقدم، والله المستعان.

ثم نقول لهم: ما هي النتيجة التي تريدونها من وراء قولكم: المسلمون متأخرون اقتصاديًا وحضاريًا... إلخ؟

(١) أحمد في «المسند» (١٦٩٥٧)، وذكره العلامة الألباني رضي الله عنه في «السلسلة الصحيحة» حديث رقم (٣)، وصححه.

(٢) أحمد في «المسند» (٤٨٢٥)، وأبو داود (٣٤٦٢)، وهو حديث صحيح لمجموع طرقه «السلسلة الصحيحة» (١/١٠ رقم ١١).

يقولون: إنَّ دين الإسلام باطل، فنقول: هذه النتيجة باطلة؛ لأنها تتعارض مع ما عُلِّم بالضرورة العقلية والقرآنية والسنة النبوية وإجماع أهل الإسلام، بل عقلاء الأمم: أن دين الإسلام دين الحق، ومستند ذلك عشرات، بل مئات الأدلة.

وهكذا أيضًا في المثال السابق الذي يستدل بسجود الشمس تحت العرش فيقول: هذا الحديث يخالف الواقع، وإذا كان كذلك فيدل - في زعمه - على أن الدين باطل، هذه هي النتيجة عنده، فنقول: هذه النتيجة باطلة؛ لأنها تتعارض مع نتيجة هي أقوى منها، وهي أن دين الإسلام هو الدين الحق، ومستنده مئات الأدلة، وبالتالي فما ذكرتموه غير لازم أصلاً، ولو كان لازماً فإنه يُرد الخبر نفسه، لا أن نستنتج منه ما يتعارض مع نتيجة هي أقوى منه.

[شبهة لمنكري عذاب القبر والجواب عنها]

* **ومن الأمثلة - والأمثلة كثيرة جداً -:** ما يذكره بعضهم استدلالاً بقوله

تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] على نفي عذاب القبر ونعيمه.

نتعامل مع هذا الإيراد بالخطوات الثلاث الأخيرة -:

ننظر إلى الدليل هل هو صحيح: الجواب: نعم صحيح.

الفهم: يدعون أنه يدل على نفي عذاب القبر، نقول هذا الفهم غير صحيح،

فالآية ليس فيها نفي لعذاب القبر ونعيمه.

ثم الفرع الثالث من الخطوة الثالثة - فيما إذا سلّمنا أنه قد يُفهم منه ذلك -:

ففي هذا الاستدلال الانتقاء لدليل واحد من أدلة الباب وترك عشرات الأدلة، قرابة عشرة أدلة من القرآن^(١) وعشرات الأحاديث الصحيحة، فلماذا تأخذ بدليل محتمل، وتترك العشرات من الأدلة الصريحة في عذاب القبر؟! هذا انتقاء لدليل من الباب وترك لبقية الأدلة، فلا يستقيم ذلك في المنهجية العلمية.

وإذا سلطنا على هذا الاستدلال الخطوة الرابعة، وهي اشتراط وجود علاقة اللزوم بين الدليل والمدلول، فإننا لا نجد التلازم بين الدليل وما فهموه منه من نفي عذاب القبر ونعيمه، فقولهم: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدَانَا﴾ [يس:٥٥] لا ينفي عذابهم في قبورهم؛ لأنه بالنسبة إلى ما بعده في الشدة كالرقاد، فالكفار إذا عينوا جهنم وأنواع عذابها صار عذاب القبر في جنبها كالنوم^(٢)، فقالوا: يا ويلنا من بعثنا من

(١) ومنها قوله تعالى: ﴿فَوَقَّهَ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكُرُوا وَحَاقَ بِعَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر]، فذكر عذاب الدارين ذكراً صريحاً.

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوٓا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْرَزُونَ عَذَابِ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣]. وهذا خطاب لهم عند الموت قطعاً، وقد أخبرت الملائكة - وهم الصادقون - أنهم حينئذ يجزون عذاب الهون، ولو تأخر عنهم ذلك إلى انقضاء الدنيا لما صح أن يقال لهم: ﴿الْيَوْمَ تُجْرَزُونَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩]. وانظر كتاب «الروح» لابن القيم (١/٢١٩-)، ورسالة: «إثبات عذاب القبر ونعيمه» للشيخ محمد ابن عبد الوهاب الوصابي رحمهما الله.

(٢) ويُشبهه هذا قول بعض العلماء في حديث: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ» رواه: مسلم

مرقدنا؟^(١)

وإذا فهم من الآية رفع العذاب فيكون ذلك بين النفختين كما ذكر ذلك جماهير المفسرين، بل عزاه ابن جرير الطبري إلى أهل التأويل^(٢).

وأيضاً مرقد الإنسان هو محل رقاذه، ولا يلزم من ذلك أن ينام أو لا يجد الآلام، كما تقول مثلاً: (هذا مرقدى)، وتضطجع فيه ولا تنام^(٣)، وقد يكون الشخص في مرقده ويكون في طمأنينة وراحة بال، وقد يكون في همٍّ وغمٍّ، وقد يرى في منامه أحلاماً تملأ قلبه سروراً، وقد يرى أهوالاً وأحلاماً تزعجه وتُقلقه، فكونه في مرقده لا ينفي العذاب والنعيم، والآية لها عدة احتمالات، كما تقدم، ولا وجود لعلاقة اللزوم بين الدليل وما فهموه منه.

ثم يُقال له: ما هي النتيجة؟ يقول: النتيجة أنه ليس في القبر عذابٌ ولا نعيم. فنقول: هذه النتيجة تتعارض مع نتيجةٍ أخرى وهي أن هناك عذاباً ونعيمًا في

(٢٩٥٦): أن ذلك باعتبار العواقب، فالمؤمن لو كان أنعم الناس، فذلك بالإضافة إلى ماله في الجنة كالسجن، والكافر عكسه، فإنه لو كان أشد الناس بؤساً فذلك بالنسبة إلى النار جنته. وقصة الحافظ ابن حجر مع اليهودي في هذا المعنى مشهورة. وانظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١١٢٥/٣) و«فيض القدير» للمناوي (٥٤٦/٣)..

(١) «تفسير البغوي» (١٧/٤)، و«تفسير ابن كثير» (٦٩٣/٣).

(٢) «تفسير ابن جرير» (٥٣١/٢٠)، «الدر المنثور» (٦٣/٧-)، و«تفسير البغوي» (١٧/٤).

(٣) انظر: «اللقاء الشهري» للشيخ ابن عثيمين [٣٧].

وفي «فتاوى اللجنة الدائمة» المجموعة الأولى (٤٥٠/٣): (فالمراد بمراقدهم: مقابرهم التي كانوا فيها وهم أموات لا ينام). اهـ

القبر دلت عليه آيات عديدة وأحاديث كثيرة بالعشرات، وقد كتب الإمام البيهقي رحمته الله كتابًا في عذاب القبر وسؤال الملكين، وأورد أكثر من مائتين وثلاثين حديثًا.

فالأحاديث متواترة وكثيرة، فكيف تترك عشرات الأدلة لدليلٍ حصل سوء الفهم في المراد منه والاستلزام بما لا يلزم، ثم نتيجة تتعارض مع ما هو أقوى منها؟!.

* فتجد أن كلَّ الشُّبه - بإذن الله - مع هذه الخطوات المباركة العلمية تتساقط، منها ما يسقط في أول الخطوات، ومنها ما يتجاوز الخطوات الأولى لكنَّها لا تصمد إلى آخر الخطوات.

* ومن خلال هذه الخطوات وما تفرَّع عنها، تستطيع استحضار الأوجه العديدة في الجواب عن الشُّبهة الواردة عليك، وتفسَّر لك سببًا من أسباب قوة ردود السلف والأئمة الكبار، حين يتصدَّون لِشُّبهه المخالفين، بعشرات الأوجه من أوجه النقض والردِّ، وما تراه عندهم من تفنُّنٍ في إيرادها وتعديدها، مما يكون له أكبر الأثر في قطع دابر المخالف وكسر حجته ودحض باطله^(١).

[ضعف صاحب الشُّبهه مع هذه الخطوات]

ومع هذه الخطوات العلمية الفدَّة، يدرك المبطل ومُورد الشبهات، الذي

(١) وانظر: «صناعة الرد العقدي»، وهو ضمن كتاب «صناعة التفكير العقدي» (ص ٣٧٠)، ولزيادة الفائدة انظر: (ص ٣٦٠-٤٣٠)، من الكتاب نفسه.

كان يظن أنه قد أتى بما لم تأت به الأوائل، وأنه لا يشق له غبار، ولا يقاس به الأئمة الكبار، أن شبهه على شفا جُرفِ هار، ليس لها قرار، كان معها غارقاً في نسج الخيال، وبناء الأهرام على الأوهام، ورفع القُصور على القُصور^(١) وقد لا تساوي سماعها ولا قراءتها، لا تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ويدرك ما قاله بعض العلماء: المرء إذا تكلم في غير فنّه أتى بالعجائب، وقول الآخر: الخارج عن لغته لحان، والداخل في غير فنّه يفضحه الامتحان، لست من رجال هذه المحافل، ولا من فرسان هذه الجحافل^(٢).

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سَوَدتَ وجهك بالمداد ويدرك أن إيراد الشبهات ليعارض بها الحق، يملؤها الغرائب والعجائب، والمضحكات والحسرات والآهات، على ضحالة تفكيره، وضعف تصوّره، ومعارضته للشرعيات بالعقليات، بل بالتفاهات والتمتاهات.

وهذا لتعلم أن الحق قوي، ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وتجد أن تلك الأباطيل تروج على الناس بسبب الجهل، وبسبب الإغراء

(١) أي: يظن أن إيراداته وشبهه علم غزير وقصر مَشِيد، والواقع أنها قد تكون مجرد خيال وخيال، سببه القصور في الفهم والإدراك، أو سوء النية وخبث الطوية، كما هو غالب حال هؤلاء المنحرفين.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣٥٧/٩)، «فتح الباري» (٥٨٤/٣).

وكذلك الأطماع ونحو ذلك، وإلا فإنك إذا وجَّهت إليها الخطوات السابقة، أو إذا طالبت من أصحابها البناء^(١) والدليل والبرهان، فإنهم يعجزون أن يصلوا

(١) الهدم سهل لكن البناء صعب. إيراد الشبهة سهل؛ لأنه مجرد هدم، والهدم أسهل من البناء، من السهل ذبح الحيوان وإزهاق روحه، ومن السهل إحراق الزرع وهدم الجدار، ولكن من الممتنع إعادة الروح، ومن الصعوبة بمكان إعادة بناء الجدار وإعادة الزرع؛ لأن هذا فيه البناء، وهكذا المخالف حين تطالبه بالدليل، وتسلك معه الخطوات السابقة، تطالبه بالبناء لا بالهدم، تطالبه بالدليل وصحته، وصحة الفهم وعدم الانتقاء، أي: لا ينتقي دليلاً من أدلة الباب، ويترك ما هو مثله أو أكثر وأصح وأصرح كما تقدم في الفرع الثالث من الخطوة الثالثة، وتطالبه بوجود رابطة اللزوم بين الدليل والمدلول، وأن تكون النتيجة صحيحة غير معارضة لنتيجة أخرى أقوى منها، وبالتالي لا يستطيع تجاوز هذه الخطوات، ولا أن يستمر بالبناء إلى أعلى الهرم، إذ لم يجعل الله له على باطله دليلاً، وما بني على باطل فهو باطل.

قال العلامة ابن العربي رحمه الله في «العواصم من القواصم» (ص ٢٥١): «فإن المبتدع إذا استدلت عليه شَغَبَ عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد له سبيلاً، فإن الله لم يجعل له على الباطل دليلاً». انتهى.

وفي المصدر السابق (ص ٥٠) عن أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله عن بعض المتكلمين قال: «إن هؤلاء الباطنية أسخف خلق الله عقولاً، وينبغي للحرير أن لا يتكلف لهم دليلاً، ولكن يطالبهم بـ(لم)؟ فلا قبَل لهم بها، ولا معدل معهم عنها» انتهى.

وذكر ابن العربي قصة مفيدة جرت له، وجرى نحوها من قبل لأبي بكر الإسماعيلي، ويين كلُّ منهما عظيم انتفاعه بهذه الفائدة (لم) في نصرة الحق وأهله، فارجع إليها إن شئت. «العواصم من القواصم» لابن العربي (٤٨-٥٣)، ونقلها عنه الشاطبي في «الاعتصام» (١/٢٦٣-٢٧٠).

وهذه الفائدة تعني مطالبة المخالف بالبناء كما تقدم.

وإذا أردنا أن نُقَرِّب هذه الفائدة بمثال دون تطويل في الجواب، ودون استرسال في أوجه الرد. إذا وجدت شخصاً ينكر عذاب القبر، **فتقول** له: **(لم)** تنكر عذاب القبر؟ **يقول**: لأن الله حكى عن الكفار قولهم: ﴿يَوَلِّينَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس:٥٢]، **فتقول**: **(لم)** أخذت بهذه الآية مع عدم صراحتها في نفي عذاب القبر، وتركت غيرها مما هو أصرح منها في إثبات عذاب القبر؟! **يقول**: لأن العقل دلّ على نفيه! إذ كيف يعذب الله العصاة قبل أن يحاسبهم، **فتقول**: **(لم)** كم تقل مثل ذلك فيما ينزله الله من عقوبات عاجلة ببعض العصاة والظلمة في الدنيا قبل حسابهم؟ **يقول**: عفواً القول بعذاب القبر يخالف الواقع، حيث إننا نحفر القبر فلا نجد ولا نشاهد عذاباً ولا نعيمًا، **فتقول**: إذا كنت لا تؤمن به لعدم مشاهدته ف**(لم)** تؤمن بأمر غيبية أخرى ولم تشاهدها كالروح وعالم الجن وعالم الملائكة؟ **يقول**: هذه وردت فيها النصوص، **فتقول**: **(لم)** كم تؤمن بعذاب القبر وقد وردت فيه النصوص؟ لن يحير جواباً، أو **يقول**: اذكر لي النصوص، فتذكرها له، أو تحيله على كتاب جمعها، ومنها ما تقدم ذكره (ص ٥٢، ٥٤).

وقد تقدم جواب هذه الشبهة - بخصوص الاستدلال بالآية الكريمة - تفصيلاً (ص ٥١). وقال العلامة ابن الوزير رحمته الله في «العواصم والقواصم» (٦٦/٩): خاتمة: وهي من وصايا حُذِّق العلماء المجريين لجدال المبطلين، وذلك أنهم كثيراً ما يمنعون من أدلة المحققين، ويشوشون فيها وإن تجلت، فيعسر علاجهم في هذا المقام مع اعتمادهم على ما هو دونها فيما يحتاجون إلى إثباته، فليعتمد المجادل لهم المُحِقُّ على معارضتهم بذلك، وسبقهم إليه، فلا يسند على المعاند منهم، ويمتنع من تسليم صحة الشبه التي يحتج بها، فيكون بذلك أولى منهم، وهذا حين اليأس من التناصف وظهور قرائن التعسف، وإن ظن الإنصاف استدلالاً فأفاد واستفاد، ورجع ورجع إليه. انتهى.

والمطالبة للمبطل بالبناء والدليل والبرهان، لا الإفساد والهدم: أسلوب قرآني، فقد دعا سبحانه وتعالى الناس في الحجج إلى الإتيان بمثلها لا إلى السعي في إفسادها، فقال تعالى: ﴿فَأْتُوا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة:٢٣]، وقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَسْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود:١٣]، فطلب

إلى مُرادهم، وتسقط شبهتهم مع هذه الخطوات؛ لأن الله لم يجعل للمبطلين على باطلهم دليلاً، فكيف يمكنهم أن يتوصلوا إلى تجاوز هذه الخطوات العلمية التي يسقط معها وتُبطل الشبهات وتُرد بإذن الله جل وعلا^(١).

منهم أن يأتوا بما فيه مشابهة له وإن كان ذلك مفترى، وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالْحَمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وانظر كتاب «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني (ص ٥٦٢).

(١) **فائدة نفيسة:** ليس كل شبهة وإيراد يتكلف له الرد، بل كثير من الشبه والأقوال الشاذة، تحتاج إلى تصويرها على وجهها، وتوضيح حقيقتها وما يترتب عليها من المفاصد والمنكر، وحينئذ يصدق عليها: سقوطها يُغني عن إسقاطها، وبطلانها يُغني عن إبطالها، ويكفي في ردّها مجرد حكايتها، فإن قلوب أهل الإيمان لا تقبلها، وقد عرفت حقيقتها وما يترتب عليها، والفطر السليمة تقضي بردّها وبطلانها.

قال العلامة ابن الوزير رحمته الله في «العواصم والقواصم» (١٢/٦): «وأكثر هذه البدع باطل بالضرورة، وما أحسن قول بعضهم: إن النبوات في جانب، وما جاء به المتكلمون من البدع في جانب، وممن أشار إلى هذا الفخر الرازي كما تقدم في الصفات، ولذلك ترى علماء الكلام أعداء لحملة العلم النبوي إلا من عصم الله، وإنما نتكلم في الرد عليهم نافلة وتبرعاً وتعرضاً لثواب الله تعالى في نصر السنة، وذلك على القول المختار عندنا من حسن المناظرة لمنكري الضرورات متى كانت من الدعاء إلى الله بالتي هي أحسن، ولم تكن من المراء المقصور على إثارة الشرور وإحاش الصدور، ولذلك لم يشتمل هذا الوجه على حجة زائدة على بيان مقصدهم بيانا لا يستتر معه قبح مذهبهم؛ فإنه متى وضح وبان لم تقبله قلوب أهل الإيمان، ولم يحتج في رده إلى برهان. انتهى».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن بعض الأقوال الباطلة: (وهذا القول فيه من مخالفة الحس

فعلى أبنائنا وإخواننا - حفظهم الله - أن يتعلموا هذه الأسس وهذه القواعد لتكون لهم نبراساً يسيرون عليها، وليس المراد أن يذهب ويجادل الناس ويتتبع الشُّبّه، وإنما إذا وردت عليه، وفتح الله عليه في العلم، فإن ما يرد عليه يتعامل معه بهذه الخطوات العلمية^(١)، ويجد أن الشُّبّه مهما عظمت وكثرت فإنها مع هذه الأسس وهذه القواعد تسقط وتضمحل بإذن الله تبارك وتعالى، واعلموا أن صاحب الحق له القوة، والحق يعطيه القوة، (ومن حفظ الحديث قويت حجته) كما قال الإمام الشافعي رحم الله^(٢).

- والعقل ما يُستغنى به عن بسط الردِّ على صاحبه). اهـ «درء تعارض العقل والنقل» (١٩٢/٥).
- ولزيادة الفائدة انظر: «قواعد وضوابط منهجية للردود العقديّة» (١/٥٠٩-٥١٥).
- (١) ومن الكتب العصرية المفيدة التي ذكرت هذه الخطوات أو كثيرًا منها، مع ذكر كثير من الأمثلة لمن أراد التوسع في ذلك كتاب:
- ترياق نحو معالجة تأصيلية للشبهات الفكرية. د: مطلق الجاسر.
 - ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي الحديث. د: سلطان العميري.
 - أصول الخطأ في الشبهات المثارة ضد الإسلام وثوابته. أحمد السيد.
 - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. عبد الرحمن حسن الميداني.
 - أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة. د: حمد العثمان.
 - صناعة الرد العقدي. د: تميم بن عبد العزيز القاضي.
- (٢) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/٢٨٢)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٦٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٤١٨ رقم ٨٢٢)، وهو صحيح.

وعلى طالب العلم وكل مسلم ومسلمة أن يكون عنده اليقين في الحق الذي يحمله، ولا يهولنه شُبه المبتلين حتى وإن لم يعلم جوابها؛ فعند أهل العلم في الجواب عنها برد اليقين، قال الله: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وليعلم أن الشبهة الواردة عليه هباءٌ منثور لا ثبات لها مع العلم والحق واليقين، ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم:٦٠].

والحقُّ أَبْلَجُ، والباطلُ كَجَلَجٍ، وإذا كان للباطل جولة ساعة، فجولة الحق إلى قيام الساعة، فالحق يعلو ولا يُعلَى عليه.

وهذه الخطوات والأمثلة عليها، وضعتها بين يديك - أيها المحب وطالب العلم والحق - لتتير لك الطريق، وتوضح لك السبيل، وهي عُصارة أفكار، وخلاصة نظري، وقراءة أسفار، وأرجو أن تلقى آذاناً صاغية، وقلوباً واعية، وعقولاً راجحة مستتيرة.

ولله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وأسأل الله أن يوفقني وإياكم لما يحب ويرضى، وأن يختم لي ولكم بالحسنى، وأن يجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين، اللهم حبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان واجعلنا من الراشدين، اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه،

وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، وارزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً متقبلاً،

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتب/

أبوزكريا بكري بن محمد بن سعيد اليافعي

٢١/٥/١٤٤٣هـ

يمن الإيمان والحكمة



تلخيص الخطوات في ردِّ وإبطال الشبهات

1 التأكّد من أن الشبهة واردة على ما تؤمن به، وإذا لم تكن واردة على ما تؤمن به، وإنما على الصورة المزيفة؛ فلا تشغل نفسك بالرد عليها ويكفيك أن تتبرأ منها

2 هل على هذه الشبهة دليل أم أنها مجرد دعوى؟ فإذا كانت مجرد دعوى فلا تشغل نفسك بالرد عليها وإنما يكفيك أن تطالب المدّعي بالبيّنة والحجة على قوله

3 النظر في الدليل وتحتة فروع

- أ يشترط صحة الدليل
- ب يشترط صحة الفهم للدليل
- ج يشترط عدم الانتقاء من أدلة الباب
- د عدم تناقض المستدل بحيث يقبل هذا الدليل تارة ويناقضه أخرى

4 النظر في المدلول حيث يشترط أن يكون بين الدليل والمدلول علاقة للزوم

5 النتيجة حيث يشترط في النتيجة أن لا تعارض نتيجة أخرى هي أقوى منها

فائدة
هذه الخطوات الثلاث تسمى تحليل وتفكيك الشبهة إلى أجزائها
الدليل - المدلول - النتيجة

الفهرس

- ١١..... القلوب ضعيفة والشُّبه خطافة
- ١٦..... خطوات إبطال الشبهات
- ١٨..... الخطوة الأولى: الصورة المزيفة
- ١٩..... الفرق كبير بين الطواف بالكعبة وللكعبة - حاشية -
- ٢٠..... احذر رجل القش
- ٢١..... الخطوة الثانية: هي مجرد دعوى
- ٢٢..... الأدلة التي يستدل بها على مسائل الاعتقاد
- ٢٣..... أقسام العقل وبيان ما هو الحجة من ذلك
- ٢٥..... خطوات تفكيك الشبهة
- ٢٦..... الخطوة الثالثة: النظر في الدليل، وتحتة فروع
- ٢٦..... الفرع الأول: يُشترط صحة الدليل
- ٢٧..... يُشترط صحة الفهم للدليل
- ٢٨..... العقبة الكؤود أمام المبتدعة - حاشية -
- ٢٩..... الفهم الخطأ لقوله تعالى: (لكم دينكم ولي دين)
- ٢٩..... معنى حديث: (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة)
- ٣١..... قد يُيسر الرد وقد يُقتصر على أقوى الأوجه - حاشية -

- الفرع الثالث: سلامة اختيار الدليل من أدلة الباب ٣١
- قوله تعالى: (لا إكراه في الدين) تتعلق بحالة الدخول لا الخروج من الإسلام
إجماعًا ٣٢
- الفرع الرابع: حال المستدل مع الدليل جُملة ٣٥
- الخطوة الرابعة: النظر إلى العلاقة بين الدليل والمدلول ٣٧
- على ماذا يُحمل النهي الوارد عن كتابة الحديث؟ ٣٨
- استقر الإجماع على جواز كتابة الحديث - حاشية - ٣٨
- إشكال سجود الشمس تحت العرش والجواب عنه ٣٩
- معنى قوله تعالى: (ولكن لا تفقهون تسبيحهم) ٤١
- الخطوة الخامسة: النتيجة ٤٣
- إجابة الدعاء مشروط بتوفر الشروط وانتفاء الموانع - حاشية - ٤٤
- لا يُعارض الأقوى بالأدنى باتفاق العقلاء ٤٤
- بطلان نظرية داروين ٤٥
- شبهة الطعن في الإسلام بسبب تأخر المسلمين والجواب عنها ٤٨
- شبهة الاستدلال بآية (من بعثنا من مرقدنا) على إنكار عذاب القبر والجواب
عنها ٥١
- من أسباب استحضار الأوجه العديدة في الرد ٥٤
- ضعف صاحب الشُّبه مع هذه الخطوات ٥٤

- ٥٥ الحق قوة لا تُبارى
- ٥٦ الهدم سهل لكن البناء صعب - حاشية -
- ٥٧ يشقُّ على المبتدع أن يُسأل بـ(لِمَ) - حاشية -
- ٥٨ فائدة نفيسة: بعض الشبه لا تحتاج إلى جواب عنها، وإنما توضيح المراد منها



الخطوات

في

رد وإبطال الشبهات

تأليف

الشيخ محمد بن سعيد الياضي

تدقيق وتصحيح

محمد بن عبد الله العامر

حفظه الله